مسيرة التحول الحضري في اليمن وعلاقته بالتحول السياسي والإداري وتحديات المستقبل

د/ علي أحمد محمد غزوان*

ملخص البحث:

تناول البحث ظاهرة التحول الحضري في اليمن، وهي ظاهرة عالمية عاشتها -ولا زالت -جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء؛ مع تباين الحدة والنوع والأسباب والمدة الزمنية والنتائج، ونظراً لخصوصية ظاهرة التحول الحضري في المجتمع اليمني؛ المنبثقة من خصوصية موقعه وحدوده ومعطياته الجغرافية وتجربته السياسية والإدارية الاستثنائية، التي انعكست سلباً على التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية؛ وتنوع عوامل الجذب والطرد بين الريف والحضر، المحركة للسكان والمغذية لدينامية التحول الحضري، فقد تم عمل هذا البحث.

وقد استهل البحث بتعريف مصطلحاته، ووضع لمحه عن عوامل ظاهرة التحول الحضري في العالم وبلدان الوطن العربي ومراحلها، وموقع اليمن من كليهما، مستعيناً بالمنهج التاريخي لتتبع مراحل التحول الحضري في اليمن وخصائصه، وعلاقته بالتحول السياسي والإداري، وكذلك استعان بالمنهج التحليلي الكمي لتشخيص مؤشرات واقع التحول الحضري السريع رقميّاً؛ بالاعتماد على البيانات والمعلومات والدراسات المتاحة، والمقابلات الشخصية في الجهات ذات العلاقة وخبرات الباحث في هذا المجال، بهدف تقييم أبرز مشكلات المدن والمشهد الحضري والتنموي القائم، واستشراف مشكلات المدن ومخرجات التحول الحضري السريع والعشوائي ومخاطر إهمالها في المستقبل؛ وتعقّد الحلول وارتفاع كلفة معالجتها وتنامي مضاعفاتها على المجتمع والتنمية والبيئة المستدامة؛ وضرورة فتح آفاق للاستقرار السياسي والإداري والتنموي في المستقبل.

كلمات مفتاحية: التحول الحضري في اليمن، مشكلات التحضر، مدى الاستقرار السياسي والإداري، اليمن وتحديات المستقبل.

* - استاذ جغرافية المدن والتخطيط الحضري المساعد، بقسم الجغرافيا والجيوانفورماتكس، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

Abstract

The research discusses the phenomenon of urban transformation in Yemen, the global phenomenon which was and still experienced in all countries with difference in severity, type, causes, time period and results.

The phenomenon of urban transformation in Yemeni society; emanating from the specificity of its location, borders, geographical data, exceptional political and administrative experience negatively affected urban planning and economic development. The aim of study is to define the diversity of the attraction and expulsion factors between rural and urban areas that drive the population and nourish the dynamics of urban transformation. Therefore, this research was carried out.

The research defines the terms, and shows an overview of the factors and stages of the urban transformation phenomenon in the world and the Arab world countries and the position of Yemen. The historical method was used to track the stages and characteristics of urban transformation in Yemen and its relationship to political and administrative transformation, as well as the quantitative analytical approach to digitally diagnose the indicators of the reality of rapid urban transformation, based on the available data, information, studies, personal interviews with the relevant authorities and the researcher's experience in this field.

It also evaluates the most prominent problems of cities and the existing urban and development landscape, anticipating the problems of cities, the outcomes of rapid and random urban transformation and the risks of neglecting them in the future such as the complexity and the high cost of the solutions, the growing repercussions on society, development, and the sustainable environment. It emphasizes the need to open prospects for political, administrative and development stability in the future.

Keywords: Urban Transformation in Yemen, Urbanization Problems, the Extent of Political and Administrative Stability, future Challenges of Yemen.

المقدمة:

لقد شهد العالم -ولا زال- تحولاً حضريّاً عميقاً وانتقالاً سكانياً كثيفاً من ريف العالم نحو مدنه، حيث تأوي المدن حالياً ما يقارب 60% من إجمالي سكان العالم، فقد تمكن الإنسان من قطع خطوات إيجابية في البناء والتعمير والتخطيط والتنمية بما فيه تشييد المدن، التي تعد –بحق- أهم وأكبر ظاهرة بشرية صنعها الإنسان على سطح الأرض، ومع ذلك تختلف الدوافع والآثار والنتائج لهذه الظاهرة كما تختلف درجة التحضر، وتختلف إيجابيات هذه الظاهرة وسلبياتها من بلد إلى آخر، تبعاً لتباين وعي وقدرات وكفايات الإنسان في إدارتها وترشيدها واستثمارها تنموياً، وهنالك قاعدة عامة مفادها أنّه إذا كانت عملية التحول الحضري متدرجة ومنتظمة، فإنّها تمثل ظاهرة صحية ومؤشراً للتقدم الحضاري والاقتصادي والتنموي، والعكس إذا حدثت هذه الظاهرة سريعاً وكانت غير منتظمة - كما هو واقع التحول الحضري في أغلب المبلدان المتخلفة عن مواكبة مستجدات العصر في هذا المجال ومنها اليمن؛ فإنّها تمثل ظاهرة غير صحية تلقي بظلالها سلباً على التنمية في الحاضر والمستقبل.

فالتحول الحضري في بريطانياً مثلاً؛ يعد سبباً ونتيجةً للتصنيع وزيادة الإنتاج والتحسن المعيشي وتنامي الدخل والادخار المتجدد والمستدام وتنوعهما على مستوى الفرد والمجتمع واقتصاد البلد، وظاهرة التضخم الحضري المفاجئ والشاذ في الكويت يعد نتيجةً وليس سبباً لتنامي عائدات النفط غير المستدامة واستنزاف الموارد غير المتجددة، والتحول الحضري المتأخر والسريع في اليمن يمثل سبباً ونتيجة للتخلف والفقر وإهمال الريف وتضخم سكان المدن وتمدد عمرانها العشوائي؛ وشتان بين هذا وذلك وذاك.

ومن هذا المنطلق سيتناول البحث هذه الظاهرة الحيوية والمتنامية، بدءاً بالمشهد العالمي، ثم الوضع العربي مع التركيز على مراحل التحول الحضري وعلاقة هذه الظاهرة بالتحول السياسي والإداري في اليمن، وتقييم واقع التحول الحضري في اليمن وما أضحت تعانيه المدن اليمنية من تحديات ومشكلات عمرانية وتخطيطية وبيئية، ومن عجز متنامٍ في الخدمات والبنية التحتية في المرحلة المعاصرة، وكذلك استشراف تحديات وآفاق المستقبل.

مشكلة البحث:

تنبثق مشكلة البحث المتمثل بظاهرة التحول الحضري السريع وغير المخطط وغير المنتج وغير المثمر للمجتمع اليمني في المرحلة المعاصرة، وما نجم عنها من هجر وحرمان الريف وتضخم سكان المدن فوق طاقتها الاستيعابية، ومن ثم تمدد عمرانها العشوائي، وتنامي مشكلاتها في الوقت الراهن

وتنوعها ، وهذه حتماً ستلقي بظلالها سلباً على التخطيط والتنمية الحضرية في المستقبل. وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي ملامح التحول الحضري ومعطياته في العالم عامة وبلدان الوطن العربي خاصة؟
2. ما هي مراحل التحول الحضري وخصائصه في المجتمع اليمني عبر التاريخ؟
3. هل هنالك من علاقة بين التحول الحضري في اليمن وتحوله السياسي والإداري؟
4. ما هو وضع المشهد العمراني والتنموي القائم في المدن؟ وما حجم التحديات القائمة والمتوقعة في المستقبل؟
5. هل آن الأوان لتقييم إيجابيات التحول الحضري وسلبياته، سواء أكان في الماضي أم كان في الحاضر، وأخذ العبر منها، وتفهّم إمكانات النهوض المتاحة والكامنة، وتوحيد وتكامل الجهود وتوجيه البوصلة لتنمية الريف وإدارة وتوظيف التحول حضري تنموياً في المستقبل بأفق وطني؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قراءة وتحليل مراحل ظاهرة التحول الحضري بموضوعية، والوقوف على أسبابها ونتائجها؛ ومدى علاقتها بالاستقرار السياسي والإداري، وتقييم بعض المعطيات والمشكلات القائمة للمشهد الحضري تخطيطياً وعمرانياً وتنموياً، ومدى الخلل في توزيعه المكاني، وكذلك استشراف تحديات وآفاق المستقبل، وكذلك تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. وضع لمحة عن معطيات التحول الحضري في العالم وبلدان الوطن العربي وموقع اليمن منهما.
2. تحليل مراحل ظاهرة التحول الحضري في اليمن وخصائص كل مرحلة.
3. توضيح مدى علاقة التحول الحضري بمحطات ومراحل التحول السياسي والإداري.
4. تقييم بعض معطيات ومشكلات التحول الحضري القائمة والمتوقعة في المستقبل.
5. رفع رسالة صادقة للجهات المعنية وصناع القرار الوطنية؛ بحجم التحديات القائمة والمتوقعة، لتوحيد الجهود ومشاركة الجميع لبناء المستقبل بأفق وطني، فاليمن غني بمقومات النهوض الطبيعية وطاقاته البشرية.

منهجية البحث:

لقد استعان الباحث بعدد من المناهج العلمية، التي تتكامل وتتناغم فيما بينها لتشخيص مشكلة البحث وتحقيق أهدافه قدر المستطاع، والوقت المتاح دون طغيان أحدها على الآخر، ومنها:

المنهج التاريخي: فهو الأنسب لتتبع مراحل التحول الحضري وتوضيح خصائص كل مرحلة، وعلاقة كلّ منها بمحطات التحول السياسي والإداري لليمن ومراحله.

المنهج التحليلي: لتقييم وتشخيص وتحليل معطيات الوضع الحضري والعمراني والتخطيطي والتنموي القائم، مع الاستعانة بالأرقام والبيانات الإحصائية والدراسات المتاحة والخبرة الشخصية للظاهرة المدروسة وإجراء المقابلات المثمرة مع المختصين في الجهات المعنية.

المنهج الاستشرافي: لمعرفة آفاق ظاهرة التحول الحضري في المستقبل، ومشكلاتها القائمة والمتنامية ومخاطرها ومضاعفاتها على الإنسان والبيئة والتنمية، وكلفة معالجتها في المستقبل.

وذلك وفقاً للخطوات الإجرائية المتبعة في البحث من خلال الانتقال من المهم إلى الأهم إلى الأكثر أهميّة، بدءاً بمفاهيم البحث ووضع لمحة عن التحول الحضري في العالم وبلدان الوطن العربي وموقع اليمن من كليهما، وتناول مراحل ظاهرة التحول في اليمن عبر التاريخ وخصائص كل مرحلة وعلاقتها بالوضع السياسي والإداري، ومن ثم تقييم بعض المشكلات القائمة والمتنامية لظاهرة التحول الحضري في الجمهورية اليمنية، وانتهاءً بوضع أهم التوصيات لمعالجة تلك التحديات في المستقبل.

أولاً- مفاهيم البحث:

الريف وسكان الريف:

تمثل البيئة الريفية المناطق الجغرافية التي تقع خارج حدود المدن، ويعرف الريف بأنه: البوادي والتجمعات العمرانية الصغيرة التي يمارس سكانها الزراعة والرعي، ويعرّف العمران الريفي بأنه: "المراكز والتجمعات العمرانية الموقتة وشبه المؤقتة والدائمة"[1]، وتشمل الخيام والعشش المتنقلة، التي يسكنها البدو الرحل، ويمارسون حرفتي الرعي والصيد والحياة المتنقلة، كذلك المحلات والمراكز العمرانية الصغيرة والقرى الزراعية والتي يمارس سكانها الزرعة وتربية الحيوانات، وتعرّف القرية في اليمن بأنها كل تجمع سكاني ثابت له مسمى متعارف عليه شريطة أن لا يكون مدينة أو تجمُّع بدو رحَّل

1- أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص 21.

(تجمع بدوي)[1]، وبذلك فسكان الريفRural population يشمل البدو الرحل وسكان المحلات الصغيرة والقرى الزراعية وقرى الصيد، وسكان أي تجمع سكاني معترف به ما لم يكن مركزاً إداريّاً لمديرية أو عاصمة إدارية لمحافظة، فهذه تضاف إلى سكان الحضر، وبذلك فمفهوم الريف Rural مرادف لكلمة الحضر Rural، وهذا التصنيف يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف المعايير التي تعتمدها كل دولة بما فيها تباين الحجم السكاني للتمييز بين السكان والعمران الريفي والحضري فيها؛ ففي اليمن يعرّف الحضر بأنّه: "سكان أمانة العاصمة وعواصم المحافظات ومراكز المديرات، وكل تجمع سكاني يبلغ عدد سكانه (5000) نسمة فأكثر"، وما عداهم فريف[2].

ويتصف السكان والعمران الريفي في اليمن بالتشتت حيث يتوزع عدد سكانه البالغ 20,6 مليون نسمة عام 2020م على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني بين محلة وقرية ريفية، كما يتصف المجتمع اليمني بأنه كان ولا يزال مجتمعاً ريفيّاً نظراً لتأخر عملية التحول الحضري في اليمن موضوع البحث إلى سبعينات القرن الماضي، حيث كانت نسبة سكان الريف 95% عام 1960م، ثم انخفضت نسبته إلى 63% من إجمالي سكان اليمن عام 2020م، جدول (5)، أي ما زال ما يقارب ثلثي المجتمع اليمني يعيشون في البوادي والقرى الزراعية وقرى الصيد.

الحضر وسكان الحضر:

الحضر في اللغة العربية تعني الإقامة والاستقرار، وهي مرادف لحياة البداوة والترحال، والحضر يدل على أسلوب متميز من الحياة والاستقرار والإقامة الدائمة، وهذا الاستقرار ليس بالضرورة أن يكون في المدينة، فالاستقرار نشأ تاريخياً في القرى الصغيرة، وعندما تطورت بعض القرى وزاد عدد سكانها وتوسع عمرانها تحولت إلى مدن[3].

فالأساس في اللغة العربية للحضر يعني (الاستقرار) وهذا الاستقرار يشمل سكان القرية والمدينة معاً (وتترادف كلمة الحضر مع البداوة)، بينما في اللغة الانجليزية مفهوم الحضر Urban يقصد به المدن City's، وسكان الحضرUrban population هم سكان المدن City's population[4]، وبذلك فمفهوم الحضر مرادف لكلمة Rural الريف، والذي يشير إلى القرى والتجمعات العمرانية الريفية سالفة

1- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2004م، التقرير الثاني، الخصائص الديموغرافية للسكان، ص .28

2- الجمهورية اليمنية، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م، ص.27

3- ميّا، رولا أحمد، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 26، 2010م، ص .270

4- الجوهري، هناء محمد، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2009م، ص .13

الـذكر، ويعـرّف الحضـر لأغـراض إحصـائية وتحليليـة بأنـه: "مجموعـة السـكان المقيمـين في تجمعـات بشرية تقع في تصنيف المدن"[1].

التحضّر:

يعرّف التحضّر Urbanization بأنه: "عملية انتقال السكان من الريف إلى الحضر"، أو هو عبارة عـن زيـادة سـكان الحضـر واتسـاع المـدن والمراكـز الحضـرية، أي تغيير كمي لأعـداد سـكان الحضـر، فالتحضر كما تصوره ابن خلدون بأنه انتقال من البداوة إلى الحضارة[2]، أي: من حياة التنقل والترحال إلى الحيـاة المسـتقرة في القـرى والمـدن، والتحضـر ظـاهرة عالميـة أسـهمت في ظهورهـا منظومـة مـن العوامـل الديموغرافيـة والاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية والصـناعية...إلخ؛ الدافعـة لتحريـك السكان من مناطق الطرد –المتوطنة غالباً في الريف– وعوامل الجذب في مكان الوصول –المتوطنة غالبـاً في المـدن- أسـهمت في تراجـع نسـبة سـكان الريـف وتزايـد نسـبة سـكان الحضـر محليّـاً وإقليميّـاً وعالميّاً، وما لهذه الظاهرة (التحضر) من تأثيرات إيجابية أو سلبية، وهي تختلف من بلد إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى، فالتحضر البطيء والمتدرج والمتوازن يمثل ظاهرة صحيّة وله ثمار –غالباً- إيجابيّة تسهم في خدمة الإنسان وتنمية الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة، في حين التحضر السريع والعشوائي يعد ظاهرة مرضيّة وله انعكاساته -في الغالب- سلبيّة على الفرد والمجتمع والاقتصاد والتنمية والبيئة حاضراً ومستقبلاً، حيث أكد براوننغ Browning أن هناك علاقة قوية بين التحضّر المفرط والتخلف الاقتصادي، وأن إيجاد حلول علمية واقعية للتخلف الاقتصادي من الضرورة أن تشمل هذه الحلول جميع المدن والأقاليم بما فيها الاهتمام بالريف وتنميته[3].

النمو الحضري:

يعبر مفهوم النمو الحضري Urban Growth عن المعدل السنوي لتزايد سكان المدن والمراكز الحضـرية والتجمعـات العمرانيـة التي تقـع ضـمن تصـنيف الحضـر، نتيجـة الزيـادة الطبيعيـة لسـكان الحضـر وصـافي الهجـرة[4]، وهنالـك عـدد مـن القـوانين الرياضـية لإيجـاد معـدل النمـو الحضـري، منهـا

1- يسر، محمد عبد العزيز، ظاهرة التحضر المعاصر في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 23، 2000م، ص 453.

2- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، (د- ت)، ص 87.

5- Wilbert .E and Neil. J, Modernization of Traditional Societies series, Urbanization in newly development countries, prentice, London,1966,P134.

3- الأسدي، فوزي عبدالمجيد، جغرافية المدن والمراكز الحضرية، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1990م، ص 81.

المعادلة الأسية رقم (1)[1]، وفي الغالب يرتفع معدل نمو سكان الحضر عن معدل نمو سكان الريف ممّا يؤدي إلى ارتفاع درجة التحضر Urban Ratioفي المجتمع، ويقصد بدرجة التحضر نسبة سكان الحضر من إجمالي سكان البلد، ويتم ايجاد درجة التحضر بالقانون رقم (2)[2]، كما أنَّه يتم تقدير عدد سكان الحضر بمعادلة المنحنى الأسي رقم (3)[3].

الحضرية:

إذا كان التحضر Urbanization بالمعنى السكاني (الديمغرافي) هو: الانتقال من الأرياف إلى المدن، أي: تغير كمي لسكان الحضر، فالحضرية Urbanism هي: تغير نوعي في حياة وسلوك سكان الحضر[4]، ويشير طبّارة في هذا الصدد، إلى أن الحضرية (التمدين) يمكن النظر إليها كمحصّلة للصراع الجدلي بين قوتين، قوة تمدين المهاجرين من قبل المدينة، وقوة ترييف المدينة من قبل المهاجرين الريفيين الوافدين إليها، ويحسم هذا الصراع إما لمصلحة الحضر وإما لمصلحة الريف، وذلك حسب القوة النسبية لكل من الجانبين ومدى قدرة مؤسسات المدينة على تمدين المهاجرين الريفيين[5]، أو العكس ترييف المدينة بغلبة سلوكات الوافدين إليها.

التحوّل الحضري:

1- يتم حساب معدل النمو الحضري بالمعادلة الآسية رقم (1):

$$r = \frac{L0g\ Pt - Log\ Po}{t\ Log\ e} \quad (1):$$

حيث تمثل:

r : معدل نمو سكان الحضر.

Pt : عدد سكان الحضر الأخير. Po : عدد سكان الحضر السابق (سنة الأساس).

t : المدة الزمنية الفاصلة. e : أساس اللوغاريتم الطبيعي وهو مقدار ثابت = 2,7182818.

2 - يتم إيجاد نسبة سكان الحضر أو درجة التحضر في المجتمع بالقانون رقم (2): عدد سكان الحضر في البلد

$$\text{درجة التحضر} = \frac{\text{عدد سكان الحضر في البلد}}{\text{إجمالي عدد سكان البلد}} \times 100$$

3- يتم تقدير عدد سكان الحضر وفقاً لبيانات أولية باستخدام معادلة المنحنى الآسي رقم (3):

$$Pt = Po * ert \quad (3):$$

حيث تمثل: Pt: عدد سكان الحضر سنة الهدف (نقطة النهاية). Po : عدد سكان الحضر سنة الأساس (نقطة البداية).

r : معدل النمو السنوي المفترض للسكان. t : المدة الفاصلة بالسنوات بين نقطة البداية ونقطة النهاية.

e : أساس اللوغاريتم الطبيعي وهو مقدار ثابت = 2,7182818.

4- الخياط، حسن عليوي، الحضرية والتحضر في دولة قطر، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد الأول، 2007م، ص16.

5- طبارة، الرياض، السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي، بغداد، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، العدد 20، 1981م، ص 21.

التحول الحضري urban transformation ظاهرة عالمية أتصف بها القرن العشرون وما زال، إذ تشهدُ جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية والمتخلفة على حدٍ سواء، مع اختلاف الإيقاع في الحدة والنوع والنتائج والآثار من بلد إلى آخر، حيث يعرف مفهوم التحول الحضري بأنه: "عملية إعادة توزيع السكان، نتيجة التحوّل الكلي للمجتمع من النشاطات الأولية إلى النشاطات الثانوية، وما يترتب على هذا التحول، من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية"[1]، والتحول الحضري لا يقتصر على مفاهيم التحضر والنمو الحضري وارتفاع درجة التحضر وبعدهما الكمي في تزايد سكان الحضر، أو مفهوم الحضرية وبعدها النوعي في تغير حياة وسلوك سكان الحضر، نعم هو من كل هذا وذاك، ومع ذلك فالتحول الحضري أبعد من كونه عملية انتقال لمجموعة أفراد من القرية إلى المدينة، أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي والتجاري، ولكنها تتضمن تغييرات جوهرية تشمل تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية ونشاطاتهم الاقتصادية ومشروعهم الحضاري[2].

وللتحول الحضري مجالات وأفاق أوسع وأعمق، إذ يتناول التحولات الديموغرافية والاجتماعية والعمرانية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والإدارية والتخطيطية والتنموية والبيئية، بما فيه التغير الأيكولوجي نتيجة تفاعل الإنسان مع محيطه البيئي، وما يترتب على هذا التفاعل من نتائج وآثار تمس خصائص المجتمع ونشاطاتهم الاقتصادي وسلوكهم الحضاري[3]، وتؤثر في مواردهم وبيئتهم الطبيعية والبشرية على مستوى الريف والحضر إيجاباً وسلباً حاضراً ومستقبلاً، مع اختلاف الحدة والنوع وتباين الدوافع والنتائج والآثار لهذه الظاهرة من مدينة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، فالتحول الحضري المنتظم والتدريجي يمثل ظاهرة صحية وإيجابية، إذ يعد سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لارتفاع الدخل وتنامي المدخرات وتحسن المستوى المعيشي ونوعية الحياة للمجتمع، وفي المقابل يمثل التحول الحضري المتسارع وغير المنظم سبباً ونتيجة للفقر والبطالة والجهل والتخلف واللا مساواة.

ثانياً- عوامل التحوّل الحضري:

يمثل التحول الحضري الثمرة النهائية لمنظومة من العوامل الطبيعية والبشرية المحركة للسكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول، وما يصاحب ذلك من تحولات ديموغرافية في التوزيع والتركيب النوعي والعمري لسكان الحضر والريف على حدٍ سواء، ففي الغالب تتوطن عوامل الطرد في الأرياف

1- أحمد، غريب سيد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م، ص 23.

2- أحمد، حبيب كرم كمال، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة،1973م، ص 34.

3- أبو عياش، عبد الإله، وإسحاق يعقوب القطب، نظريات ونماذج في التحضر والنمو الحضري، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م، ص 207.

وعوامل الجذب في المدن وتأخذ أربعة اتجاهات رئيسة[1]، حيث يذكر جمال حمدان: "أن للسكان تضاريس كسطح الأرض، وأن الهجرة هي العامل الدينامي التي تعمل على تعرية وترسيب بشري، فالهجرة السكانية شأنها شأن التيارات المائية في الهيدرولوجيا والرياح في المناخ"[2]، فهي أداة مزج وتوزيع وإعادة توزيع للسكان في العالم عامة وداخل كل بلد والتي تترسب أغلبها في المدن.

ولظاهرة التحول الحضري ستة عوامل ديموغرافية رئيسة أسهمت في زيادة عدد سكان الحضر وارتفاع نسبتهم، وتراجع نسبة سكان الريف:

1. الزيادة الطبيعية لسكان الحضر، وهي: الفرق بين المواليد والوفيات لسكان المدن أنفسهم، ومن ثم يمثل الفارق لمصلحة المواليد زيادة طبيعية لسكان الحضر.
2. الهجرة من الريف إلى الحضر، وتمثل زيادة غير طبيعية ناتجة عن الهجرة الداخلية من خلال انتقال سكان القرى للعيش في المدن وانضمامهم إليها ومن ثم زيادة سكانها.
3. عودة المهاجرين من خارج البلد ذوي الأصول الريفية واستقرارهم في المدن وزيادة سكانها.
4. الهجرات الخارجية الوافدة من خارج حدود البلد وتوطنهم في المدن ومن ثم زيادة سكان الحضر.
5. توسع الحيز العمراني للمدينة، وضم القرى والتجمعات العمرانية الريفية إلى نسيجها الحضري.
6. تحضر القرية نتيجة زيادة أحجام القرى وتحول البعض منها إلى مدن.

ثالثاً- مراحل التحوّل الحضري:

يتصف النمو والتحول السكاني في العالم بأنه مر بمراحل ديموغرافية هامة وواضحة، وقد تناولتها عدد من الدراسات السكانية مبكراً، ولكل مرحلة خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنموية تؤثر على ديموغرافية السكان وعوامل نموه وتركيبه العمري والنوعي على مستوى الريف والحضر[3]، كما شهدت ظاهرة التحول الحضري في العالم ولا تزال مراحل تحوّل ديموغرافية هامة، ولكنها لم تتضح معالمها، ولم تدرس كما يجب، وقد تمكن البحث من تصنيفها إلى ثلاث مراحل رئيسة،

1- وهي: 1- من الريف إلى الحضر 2- من مناطق التركز السكاني إلى مناطق التشتت 3- من مناطق الندرة إلى مناطق الوفرة الاقتصادية 4- من مناطق الخوف والاضطرابات والكوارث إلى مناطق الأمان، (للمزيد انظر: علي أحمد غزوان، التوسع الحضري وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، السمو للطباعة والتصوير، صنعاء، 2021م، ص 244).

2- حمدان، جمال، القاهرة، دار الهلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996م، ص 125.

3- وهبي، صالح، قضايا عالمية معاصرة، توزيع دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2001م، ص 26.

ولكل مرحلة منها خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنموية هامة تميزها عن غيرها، وهي باختصار:

أ- **مرحلة الشباب الحضري (الانفجار الحضري):** لقد صاحب الثورة الصناعية في العالم ثورة حضرية موازية منذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين ولا زالت، حيث تزايدت أعداد سكان الحضر وتضخمت المدن سكانياً وتوسعت عمرانياً، وظهر ما يعرف بظاهرة الانفجار الحضري؛ نتيجة الزيادة الطبيعية -الفرق بين المواليد والوفيات لسكان الحضر- والزيادات غير الطبيعة -الهجرات من الريف إلى الحضر– ومن ثم ارتفاع درجة التحضر، والتي عاشتها بلدان العالم المتقدم في المراحل الأولى لعملية التحول الحضري وتعدتها، وما زالت تعيشها البلدان حديثة التحول الصناعي مثل: ماليزيا والصين وسنغافورا وغيرها، جدول (1)، والتي تعيش ذروتها في الوقت الراهن جميع البلدان النامية والمتخلفة واليمن إحداها.

ب- **مرحلة النضج الحضري (الاستقرار الحضري):** لقد وصلت ظاهرة التحول الحضري في بعض بلدان العالم إلى مرحلة النضج، وثبات درجة التحضر كما هو الحال في: سويسرا والسويد وفنلندا وقبرص وسورينام، وبلدان أخرى وصلت إلى مرحلة الاستقرار النسبي في درجة التحضر كما هو الحال في: رومانيا وكازاخستان ومقدونيا وغيرها، جدول (1)، نظراً لتوازن عوامل الطرد والجذب بين الريف والحضر وتوازن معدل النمو السكاني في الريف والحضر، وتعيش هذه المرحلة بعض بلدان العالم النامي والقليل من البلدان المتقدمة وتمثل مرحلة استقرار في الحراك السكاني بين الريف والحضر.

جـ- **مرحلة الشيخوخة الحضرية (الانتكاسة الحضرية):** لقد وصلت بعض البلدان المتقدمة في قارة أوربا والقليل من بلدان العالم النامي إلى مرحلة الشيخوخة الحضرية، وتراجع في نسبة سكان الحضر وزيادة نسبة سكان الريف –أي: انتكاسة درجة التحضر فيها- مثل: النمسا وبولندا والتشيك وسلوفاكيا وأرمينيا وطاجيكستان وغيرها من البلدان، جدول (1)، وذلك نظراً للتراجع الشديد للخصوبة في سكان الحضر إلى دون مستويات الإحلال من جانب، كما يشهد سكان المدن فيها نزوحاً نحو الريف المصاحب لتطور وسائل النقل وسهولة الوصول بين مقر سكن الإقامة ومكان العمل، وتوفر الخدمات في الريف والهروب من ضوضاء وصخب وتلوث المدينة من جانب آخر، ومن ثم تفضيل الحياة في القرى والضواحي الريفية والتي تمتاز وتتمتع بالجمع بين خدمات المدينة وهدوء وصفاء الريف، فعلى سبيل المثال:

تراجع نسبة سكان الحضر في النمسا من 64,7% عام 1960م، إلى 63% عام 1990م، ثم تراجع إلى 59% عام 2021م، ومن المتوقع تزايد هذه الظاهرة لتشمل جميع البلدان المتقدمة وأغلب البلدان النامية في المستقبل، وتحتاج البلدان المتخلفة ومنها اليمن إلى قرن من الزمان للوصول من مرحلة الاستقرار ومثله للوصول إلى مرحلة الشيخوخة الحضرية.

جدول (1) نماذج من بلدان العالم والتي تمثل المراحل الرئيسة للتحول الحضري في العالم خلال المدة (1990- 2021م)

المرحلة	البلد	درجة التحضر %		البلد	درجة التحضر %	
		1990م	2021م		1990م	2021م
الشباب	ماليزيا	50	78	الصين	26,4	62,5
	الهند	25,5	35,4	مدغشقر	23,6	39,2
	المغرب	48,4	64	اليمن	21,4	38
النضج	سويسرا	74	74	كازاخستان	56	57
	قبرص	77	77	رومانيا	53,3	54,3
	سورينام	66	66	مقدونيا	87,8	88,8
الشيخوخة	النمسا	63	59	بولندا	61,3	60
	سلوفاكيا	56,5	53,8	التشيك	75,2	74,2
	إستونيا	71,2	69,4	لاتفيا	69,3	68,4

المصدر: الأمم المتحدة، البنك الدولي، نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم 2021م، شبكة الإنترنت، على الرابط: https//data.albankaldawli.org.

رابعاً- التحوّل الحضري في العالم:

شهد العالم ثورة حضرية وتحولاً حضريّاً عميقاً خلال القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، في جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية والمتخلفة على حدٍ سواء، مع اختلاف الأسباب والنتائج والمدة الزمنية ومستوى التنمية الحضرية، وهذه الثورة في التحول الحضري بدأت مترافقة مع الثورة الصناعية التي ظهرت في مدينة لندن، وهي التي تمثل المشتل الأول في العالم لظاهرتي التصنيع والتحضر معاً[1]، ومنها انتقل التصنيع والتحضر إلى مدينتي باريس وبرلين، ومنهما إلى غرب أوربا والولايات المتحدة، ومن ثم إلى مختلف بلدان وقارات العالم، التي أسهمت وشاركت في التقدم التكنولوجي والتقني وتطور وسائل

1- الرحمنو، أبو بكر عبد الرحمن أحمد، النمو الحضري المتسارع وأثره على الخدمات والمرافق العامة والتراث الحضاري، مجلة المدينة العربية، لعدد 86، 1998م، ص 72.

النقل والمواصلات وثورة المعلومات، وعولمة الإنتاج والاستهلاك والحراك السكاني والاقتصادي والسياسي، وتعزيز قدرات الإنسان في مختلف النشاطات الاقتصادية في استثمار الموارد وتقسيم العمل وزيادة التخصص الإنتاجي وتوفير الغذاء وتحسين المستوى المعيشي للإنسان، بما فيها التحسن الصحي والقضاء على أغلب الأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالعنصر البشري في الماضي؛ مما سمح بارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد سكان العالم في الريف والحضر والتي يطلق عليها ظاهرة الانفجار السكاني، وما صاحب ذلك من تزايد تيارات الهجرة في وبين مختلف بلدان العالم، والتي تتصف بأنها حضرية التوجه، والتي عززت من ظاهرة التحول الحضري في العالم، ومن ثم تزايد نسبة سكان الحضر وتكاثر المدن عدداً وحجماً، وفي مقابل ذلك تراجع نسبة سكان الريف[1].

لقد ارتفع سكان الحضر من 209 مليون نسمة عام 1900م، وبنسبة 13% من إجمالي سكان العالم البالغ 1,6 مليار نسمة؛ إلى 723 مليون نسمة عام 1950م، وبنسبة 29,6%، من إجمالي سكان العالم، البالغ 2,5 مليار نسمة، ثم ارتفع إلى 1,52مليار نسبة عام 1975م وبنسبة 37,2% من إجمالي سكان العالم البالغ 4 مليار نسمة, ثم ارتفع عدد سكان الحضر إلى 2,86 مليار نسمة عام 2000م وبنسبة 46,6% من أجمالي سكان العالم البالغ 6,1مليار نسمة، وفي عام 2008م ولأول مرة في التاريخ يتساوى سكان الحضر مع سكان الريف 3,3 مليار نسمة لكليهما[2]، ثم يتخطاه إلى 4,4مليار نسمة عام 2020م، وبنسبة 56% من إجمالي سكان العالم، حيث بلغت الإضافة في أعداد سكان الحضر 802,2 مليون نسمة في عام 2020م، أي إنّه في كل يوم ينظم 219,781 فرداً لسكان الحضر، وما يقارب من 3 أفراد في كل ثانية، ومن خلال هذا التسارع في التحول الحضري من المتوقع أن يبلغ عدد سكان الحضر 5,1 مليار نسمة عام 2030م وبنسبة 60%، ثم إلى 6,5 مليار نسمة عام 2050م وبنسبة 66,3% من إجمالي سكان العالم، جدول (2).

ومن خلال الجدول يتضح أن السبب الجوهري لظاهرة التحول الحضري في العالم، هو الفرق الكبير بين معدل النمو الريفي والحضري المتنامي مع الزمن لمصلحة سكان الحضر، إذ بلغ معدل النمو السكاني في العالم ذروته 1,9% سنوياً عام 1975م، ومع ذلك نجد أن معدل نمو سكان الحضر بلغ 3% سنوياً؛ أي أكثر من ضعف معدل نمو سكان الريف في العالم البالغ 1,4% في العام ذاته؛ ممّا سمح بتعزيز ظاهرة التحول الحضري السريع في العالم، ففي حين تضاعف سكان الحضر أكثر من

1- الشواورة، علي سالم، جغرافية المدن، دار المسيرة، عمّان، 2012م، ص119.

2- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، الاتجاهات الديموغرافية في العالم، الدورة الأربعون، 2007م، ص 26.

سبعة أضعاف خلال المدة (1900-1975م)، لم يبلغ سكان الريف سوى الضعف في المدة ذاتها، وهذا دليل واضح على تباين واختلال وعدم توازن التنمية بين الحضر والريف، والتي تتصف بأنها حضرية التوجه، نتيجة سيادة وغلبة توطن مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...إلخ، نظراً لتوطن عوامل الجذب في المدن وعوامل الطرد السكانية متعددة الأبعاد في الريف مع اختلاف الحدة والنوع في هذا التباين بين البلدان المتقدمة والمتخلفة.

جدول(2) مراحل النمو السكاني والتحول الحضري في العالم خلال المدة 1800-2050م (مليون نسمة)

العام	سكان العالم	معدل النمو	سكان الريف	معدل النمو	النسبة	سكان الحضر	معدل النمو	النسبة
1800م	906	--	878,8	--	97	27,2	--	3
1850م	1171	0,51	1105	0,45	94,9	66,4	1,8	5,1
1900م	1608	0,64	1399	0,46	87	209	2,3	13
1950م	2510	0,89	1787	0,49	70.4	723	2,5	29,6
1975م	4073,7	1,9	2558,3	1,4	62,8	1515,4	3	37,2
2000م	6127	1,6	3272	1	53,4	2855,2	2,5	46,6
2010م	6986	1,32	3423	0,5	49	3563	2,23	51
2020م	7795	1,1	3429,8	0,02	44	4365,2	2	56
2030م	8549	0,9	3420	0,02-	40	5129	1,6	60
2040م	9199	0,73	3376	0,1-	36,7	5823	1,3	63,3
2050م	9735	0,57	3280,7	0,3-	33,7	6454,3	1	66,3

المصدر: جمع وجدولة الباحث بالاعتماد على عشرات المواجع من أهمها:

1- محمد متولي، التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م، ص .10

2- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015م، ص.1

3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2005م، ص.235

4- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2013م، ص.15

5- الأمم المتحدة، حالة سكان العالم 2020م، ص .136

6- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2016م، رصد التحول الحضري في العالم، على الرابط: .https// blogs, world bank. Org

7- الأمم المتحدة، البنك الدولي، سكان المناطق الحضرية في العالم 2021م، شبكة الإنترنت، على الرابط: https//data.albankaldawli.org.

نعم لقد تراجع معدل النمو السكاني في العالم خلال الأربعة العقود الماضية من 1,9% إلى 1,1% خلال المدة (1975-2020م)؛ إلا أنه يلاحظ الهبوط الشديد لنمو سكان الريف من 1,4% إلى 0,02% فقط، وما صاحب ذلك من هبوط لنسبة سكان الريف من 62,8% إلى 44% من إجمالي سكان العالم، وفي المقابل صاحب ذلك هبوط لنمو سكان الحضر ولكن ببطء، حيث انخفض من 3% إلى 2% فقط في المدة ذاتها؛ ومع ذلك زادت نسبة سكان الحضر من 37,2% إلى 56% من جملة سكان العالم، ففي

حين زاد عدد سكان الريف 871,5 مليون نسمة، زاد عدد سكان الحضر 2مليار و850 مليون نسمة في المدة ذاتها، ممّا سمح بتعزيز عملية التحول الحضري الشديد في العالم.

ومن المتوقع أن يمثل 2025م عام صفر النمو لسكان الريف[*] تليها انتكاسة لنمو سكانه في العقود القادمة، أي يتجه نحو النمو بالسالب من 0% عام 2025م إلى -0,3 عام 2050م، جدول(2)، ومن ثم سيتراجع عدد سكان الريف بما مقداره 150 مليون نسمة تقريباً خلال هذه المدة، وهذا العدد المتراجع من سكان الريف سيضاف حتماً لسكان الحضر، وفي مقابل ذلك سيزداد سكان الحضر بما مقداره 2 مليار و90 مليون نسمة تقريباً في المدة ذاتها، أي إن سكان العالم شهد في الماضي وما زال، وسيشهد في العقود القادمة عملية تحول حضري عميق، إذ يوشك العالم أن يترك وراءه ماضيه الريفي[1]، وما يترتب على هذا التحول الحضري من تحديات ومشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية عميقة، وممّا يعقّد من مشكلات التحول الحضري القائمة والمتوقعة ويضاعف من مخاطرها آنيّاً ومستقبليّاً، أن 10% فقط من عملية التحول الحضري ستكون من نصيب مدن البلدان المتقدمة، وأن 90% منها ستضاف إلى سكان مدن البلدان النامية والمتخلفة الواقعة في قارتي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بما فيها جميع بلدان الوطن العربي واليمن إحداها، فقد أصبحت تعاني من مشكلات وتحديات جمة اجتماعية واقتصادية وعمرانية وتخطيطية وبيئية، وفي مقدمتها سيادة البناء العشوائي، حيث أضحت أغلب مدن البلدان المتخلفة ومنها المدن اليمنية مطوقة بالعشوائيات ومحاصرة بأحياء الصفيح وتجمعات الفقراء، التي تمثل فقّاسات للفقر والجوع والتخلف والجريمة معاً، فالعشوائيات أضحت تحدّيّاً وهمّاً عالميّاً؛ حيث عقدت عدد من المؤتمرات والقمم العالمية لمناقشتها وبمشاركة جميع بلدان العالم ومنها اليمن، ومن ثم التوجه الأممي والرسمي لمعالجة العشوائيات القائمة ووضع حدٍ لتناميها في المستقبل، ومع ذلك لم يلاحظ في اليمن أي معالجات تذكر، بل على العكس تكاثرت العشوائيات عدداً وحجماً.

خامساً- التحوّل الحضري في الوطن العربي:

لقد شهد الوطن العربي نشوء المدن وظهور المراكز الحضارية العريقة والهامة، فمن المؤكد ظهور أوائل المدن في المعمورة بالنطاق الشرقي من أرض اليمن وفي بلاد الرافدين ووادي النيل، وذلك

---

*- سيصل معدل النمو لسكان الريف إلى 0%، أي: إن معدل المواليد يساوي معدل الوفيات (مرحلة الإحلال).

1- عيساوي، وهيبة، وعيسى يونسي، واقع النمو الحضري في العالم العربي، مجلة دفاتر المختبر، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، 2020م، ص 12.

بين الألف السادس والألف الخامس قبل الميلاد[1]، ومن الراجح أن هذه المواطن العربية تمثل المشتل الأول لظهور المدن والحياة الحضرية المبكرة في العالم، وقد اتصفت ظاهرة الحراك السكاني والتحول الحضري في الوطن العربي خلال القرون الماضية بأنها كانت تميل إلى الثبات، وفي القرن العشرين تحول إلى ظاهرة ديناميكية تتصف بالتغير الدائم[2] فقد تأخرت عملية التحول الحضري في الوطن العربي إلى عشرينات القرن الماضي وتسارعت أكثر بعد منتصفه[3]، ومع أن عملية التحول الحضري في البلدان المتقدمة كانت مرادفة للتصنيع وحدثت تدريجياً في مدة زمنية طويلة تفوق قرنين من الزمان، إلا أنها في الوطن العربي قد تسارعت لتسبق عملية التصنيع، وأسهمت في تضخم وتورم المدن العربية تورماً غير طبيعي وعشوائي في الغالب، وفي مدة زمنية قصيرة بحيث تجاوزت بعض البلدان الصناعية تحضراً، وخاصة في أقطار الخليج العربي والتي لم تأخذ سوى 10- 15 سنة لتصل إلى نفس المستوى الحضري[4]، وهذه الزيادة المتسارعة والفجائية لسكان المدن كانت فوق قدرتها الاستيعابية، دونما تحسن ملموس في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية[5]، نظراً لعجزها عن مسايرة التحديث والتطوير ومحاكات التحضر العصري المنتج والمخطط والمثمر، فهو في الغالب فاقد لأغلب المعايير والمواصفات الحضرية، بما فيها ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية متنامية، حيث يصف بعض الباحثين هذا التحول التحضري بالتحضر البدائي أو التحضر الكاذب[6]، نظراً لغياب أو تعثر أو تواضع برامج التصنيع في البلدان العربية، إذ تزايد نسبة سكان الحضر بوتيرة عالية من 10% عام 1900م، إلى 53% عام 2000م، ثم إلى 60% عام 2020م، ومن المتوقع وصول نسبة سكان الحضر إلى 70% عام 2050م، وهذه الزيادة في نسبة سكان الحضر بلا شك على حساب سكان الريف، فقد تراجع من 90% عام 1900م إلى 40% عام 2020م، ومن المتوقع انخفاض نسبة

1- إسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م، ص 39.

2- أبو عياش، عبد الإله، وعبد الله علي الصنيع، التحضر في الوطن العربي، قراءات في الجغرافيا الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م، ص 225.

3- عيساوي، وهيبة، وعيسى يونسي، مرجع سابق، ص 13.

4- صباريني، محمد سعيد، اتجاهات النمو الحضري في منطقة الخليج العربي ومشكلاته، مجلة المدينة العربية، 1983م، ص 38.

5- النجم، عقيل حسن، السكان والحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية، مجلة كلية العربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العراق، العدد 45، 2019م، ص 286.

6- السرياني، محمد محمود، ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة، 1412هـ، 1990م، ص 16.

سكان الريف إلى 30% عام 2050م، فقد بلغ معدل نمو سكان الحضر في الوطن العربي ذروته 4,8% سنوياً عام 1975م، بفارق 1,8% سنوياً عن معدل نمو سكان الحضر في العالم البالغ 3% للعام ذاته، فإذا كانت الزيادة في سكان الحضر قد اقتصرت على 2,77 مليون نسمة خلال قرن من الزمان (من 1800م إلى 1900م)، وأضاف النصف الأول من القرن العشرين 13,7 مليون نسمة لسكان الحضر فقط، فإن النصف الثاني من القرن العشرين مسؤول عن إضافة 135,4 مليون نسمة لسكان الحضر، وخلال 20 عاماً من بداية الألفية الثالثة قد أضافت 106,2 مليون نسمة لسكان الحضر، وما زال معدل نمو سكان الحضر مرتفعاً في الوطن العربي، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان الحضر في الوطن العربي عام 2050م ما مقداره 467,7 مليون نسمة، جدول رقم (3).

وظاهرة التحول الحضري تختلف من بلد عربي إلى آخر، ومن خلال بيانات جدول (4) يظهر جلياً مدى التطرف الشديد في درجة التحضر، حيث بلغت ذروته 100% في الكويت و99% في قطر، إذ تتصف كل منهما بأنها تمثل دولة المدينة، كما تعد جزر القمر والسودان واليمن أقل بلدان الوطن العربي تحضراً بنسبة 30% و36% و38% لكل منها على التوالي، ولهذا التطرّف دوافع وأسباب طبيعية، وفي الغالب بشرية أسهمت في تباين عوامل الطرد والجذب السكاني ورسم هذا المشهد

الحضري في الوطن العربي، وقد تمكنت عدد من الدراسات من تصنيف هذه الظاهرة بعدة طرق[1]، وسيتم في هذا البحث تصنيف أقطار الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات رئيسة تبعاً لمدى تطرف التحول الحضري والمستوى التنموي، تحت قاعدة عامة مفادها: أن عملية التحول الحضري في جميع أقطار الوطن العربي لا تعدّ سبباً أو نتيجة للتحول الصناعي كما هو حال البلدان المقدمة، فكانت وما زالت جميع الأقطار العربية مستهلكة ومستوردة وسوقاً لمنتجات العالم الصناعي بدرجات، ومصدراً

جدول(3) مراحل النمو السكاني والتحوّل الحضري في الوطن العربي خلال المدة 1800-2050م (مليون نسمة)

العام	إجمالي السكان	معدل النمو	سكان الريف	معدل النمو	النسبة	سكان الحضر	معدل النمو	النسبة

1 - منها تصنيف البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات:

- التحضر القاعدي وتشمل: مصر وسوريا والعراق والمغرب والجزائر ولبنان وتونس.
- التحضر البدائي وتشمل اليمن والسودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر.
- التحضر الشاذ وتشمل: السعودية وعمان والإمارات وقطر والبحرين والكويت وليبيا وفلسطين والأردن.

(للمزيد انظر عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت،1980م، ص 121)

1800م	21,5	--	19,97	--	0,44	92	1,53	7
1850م	27	0,46	24,9	0,44	96،3	2,1	0,63	7,7
1900م	42	0,61	35,3	0,7	90	4.3	0,92	10
1950م	76,2	1,2	58,2	1	76,4	18	3	23,6
1975م	144,6	2,6	86,8	1,6	60	57,8	4,8	40
2000م	289,8	2,8	136,4	1,8	47	153,4	4	53
2010م	357,4	2,1	155,8	1,3	43,6	201,6	2,8	56,4
2020م	431	1,9	171,4	1	40	259,6	2,6	60
2030م	510	1,7	185,1	0,8	36,3	324,9	2,3	63,7
2040م	591	1,5	195	0,6	33	396	2	67
2050م	672	1,3	204,3	0,4	30	467,7	1,7	70

المصدر: جمع وجدولة الباحث بالاعتماد على عشرات المراجع ذات العلاقة من أهمها ما يأتي:

1- محمد متولي، التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م.

2- الجامعة العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة التقارير الاقتصادية والاجتماعية العربية الموحدة، الفصل الثاني، للأعوام من عام 1999م إلى عام 2022م.

3- الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، 1984م، و2005م، و2010م، و 2020م.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2013م، ص 11و15.

5- وهيبة عيساوي، وعيسى يونسي، واقع النمو الحضري في العالم العربي، مجلة دفاتر المخبر، الجزائر، 2020م.

6- عبد الإله أبوعياش، عبد الله علي الصنيع، التحضر في الوطن العربي، قراءات في الجغرافيا الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م، ص 230.

7- عقيل حسن النجم، السكان والحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية، مرجع سابق، ص 292.

8- الأمم المتحدة، البنك الدولي، سكان المناطق الحضرية في العالم 2021م، شبكة الإنترنت، على الرابط: https//data.albankaldawli.org.

للمواد الخام والطاقة[1]، وتصنّف جميعها ضمن بلدان العالم المتخلف سياسياً وإدارياً وعلمياً وصناعياً، وأغلبها اقتصادياً، وتمثل جميعها بيئات ومشاتل خصبة للفساد المالي والإداري المزمن، ومن هذا المنطلق تصنف حضرياً وتنموياً كما يأتي:

1- **مجموعة التضخم الحضري والتحسن التنموي:** وتشمل أقطار العمود الأول من الجدول (4) والتي تتراوح نسبة سكان الحضر فيها بين (100% - 85%)، وتشترك خصائص هذه المجموعة - باستثناء لبنان – بأن بيئاتها صحراوية جافة وخالية من الأنهار والبحيرات، وبأنها بلدان نفطية غنية ولديها فائض في الموازنات السنوية، وتتصف بأنظمة ملكية مستقرة سياسياً وإدارياً، وفيها قدر مناسب من الخدمات والمشاريع التنموية القائمة والناشئة، وتتوفر فيها فرص عمل

1- سلامة، معتز، الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر في البلدان العربية، تحرير: أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2005، ص 65.

متنوعة، وتعاني من فقرها السكاني وعجزها من قوة العمل، وجاذبة لهجرة العقول والخبرات وقوة العمل الوافدة والاستثمارات الأجنبية، التي تتوطن في المدن الرئيسة ومن حولها، وبذلك أضحت بلدان هذه المجموعة سريعة التحضر وتعاني من التضخم الحضري (التحضر المفاجئ أو الشاذ)، كما تتصف هذه المجموعة بأنها بلدان صغيرة المساحة وفقيرة من السكان ومن المجتمع الريفي والنشاط الزراعي، أو ما يطلق على كل منها بأنها دولة المدينة، باستثناء المملكة العربية السعودية وإلى حدٍ ما سلطنة عمان والأردن.

جدول(4) ظاهرة التطرف الحضري بين أقطار الوطن العربي عام 2021م

الدولة	نسبة سكان الحضر%	الدولة	نسبة سكان الحضر%	الدولة	نسبة سكان الحضر%
الكويت	100	ليبيا	80	موريتانيا	56
قطر	99	جيبوتي	78	سوريا	56
الأردن	92	فلسطين	77	الصومال	47
البحرين	90	الجزائر	74	مصر	43
لبنان	89	العراق	71	اليمن	38
الإمارات	87	تونس	70	السودان	36
عمان	87	المغرب	64	جزر القمر	30
السعودية	85	الإجمالي			60

المصدر: الأمم المتحدة، البنك الدولي، نسبة سكان المناطق الحضرية 2021م، شبكة الإنترنت:.https//data.albankaldawli.org.

2- **مجموعة التخلف(*)الحضري والتنموي:** وتشمل أقطار العمود الخامس(**) من الجدول (4)، والتي تتراوح نسبة سكان الحضر فيها بين (30% - 56%)، وتشترك خصائص هذه المجموعة بدرجات بأنها تمتلك بيئات صحراوية جافة وبيئات أخرى رطبة، وتتمتع بعدد من الأنهار والبحيرات الطبيعية والصناعية -باستثناء اليمن- وبأنها بلدان شبه نفطية، ومساحة بلدانها كبيرة إلى متوسطة، -باستثناء جزر القمر- وبأنها غنية بالثروات الكامنة ومقومات التنمية،

* - ويقصد بالتخلف هو التأخر وعدم مواكبة العصر، أين ما ورد هذا المصطلح في البحث.

**- العجيب في هذه المجموعة هو النمو والتراجع البطيء لنسبة سكان الحضر في مصر، فقد كانت 38% عام 1960م، ثم ارتفعت إلى 40% عام 1966م، وبلغت ذروتها 44% عام 1986م، ثم تراجعت نسبتها إلى 42,86% عام 2021م، والتفسير الجغرافي والديموغرافي لهذه الظاهرة ليس أنها ناتجة عن توازن مستوى التنمية بين الحضر والريف، أو توازن عوامل الطرد والجذب بينهما، أو أنها ناتجة عن الهجرة العكسية من الحضر إلى الريف، فالراجح أنه ليس هذا ولا ذاك، ولكنها نتيجة تراجع معدل المواليد في الحضر مقارنة بالريف من جانب، وهجرة العقول من الحضر إلى خارج الوطن من جانب آخر، مما سمح بتراجع نسبة سكان الحضر فيها خلال المدة (1986- 2021م)،(الباحث).

وتمتلك مجتمعاً ريفيّاً ونشاطاً زراعيّاً، وقوة بشرية نشطة وفتية وعمالة فائضة، وتتصف بأنظمة جمهورية غير مستقرة سياسياً وإدارياً، وتعاني من نوبات الحروب والصراعات المزمنة والقائمة، ومن عجز في الموازنات السنوية والخدمات ومشاريع التنمية، ومن ثم توطين التخلف بكل أبعاده بما فيه تنامي الفقر والبطالة واللا مساواة، وهو ما سمح بتكريس التخلف الريفي والحضري والعمراني والتنموي فيها، وأضحت بلدان هذه المجموعة غير جاذبة للهجرات الوافدة والاستثمارات الأجنبية، بل طاردة لهجرة العقول والخبرات والكفايات وقوة العمل ورأس المال المحلي إلى بلدان المجموعة الأولى، وإلى خارج الوطن العربي.

3- **مجموعة التحضر الكمي والتواضع التنموي:** وتشمل أقطار العمود الثالث من الجدول (4) التي تتراوح نسبة سكان الحضر فيها بين (64% - 80%)، وتشترك هذه المجموعة في أغلب خصائص المجموعة الثانية: سواء الخصائص الطبيعية، أم البشرية، أم السياسية والإدارية والتنموية بدرجات متفاوتة، باستثناء دولتي فلسطين المحتلة والمملكة المغربية. ومن الراجح أن الفارق الجوهري بينهما يرجع إلى أن نسبة كبيرة من حراكها السكاني من الأرياف والبيئات الصحراوية المحرومة والطاردة تتجه نحو المدن الرئيسة داخل حدودهما القطرية، والقليل منهم من يتجاوز الحدود؛ مما سمح بارتفاع درجة التحضر في بلدان هذه المجموعة.

ومن خلال هذا التصنيف المتواضع والخصائص المذكورة آنفًا، تتبلور وتتجلى قواسم مشتركة أسهمت في إنتاج هذا المشهد الحضري والتنموي في الوطن العربي، يأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي والإداري، الذي يتصف بعدم الاستقرار في أغلب أقطاره وفي مقدمتها اليمن؛ وما ترتب على ذلك من تحديات اقتصادية واجتماعية واختلال وعجز تنموي، وكذلك الثروة النفطية وعلاقتها بتوفير الموارد المالية وتنمية المشاريع وتنامي فرص العمل واستقطاب الهجرات نحو مدنها، وكذلك دور البيئة الصحراوية السائدة في الوطن العربي والطاردة لسكانها نحو المدن، مما أسهم في تسريع عملية التحول الحضري في الوطن العربي من جانب، والتباين في درجة ومستوى ظاهرة التحول الحضري بين أقطاره من جانب آخر، وكل ذلك معزز بغياب التعاون والتكامل العربي، فقد أفاد: (بان كي مون) أمين عام الأمم المتحدة الأسبق، أن المنطقة العربية تمثل أقل أقاليم العالم تكاملاً وتقارباً وتعاوناً في العالم[1].

سادساً- التحوّل الحضري في اليمن:

إن عملية التحول الحضري في اليمن تشترك أغلب خصائصها مع البلدان المتخلفة، سواءً أكان

1- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحديات التحول الحضري، حالة المدن العربية، 2012م.

ذلك في تأخر عملية التحول الحضري أم كان في سرعة حدوثه بمدة زمنية قصيرة، فقد تضخم سكان المدن فوق قدرتها الاستيعابية؛ لأن عملية التحول الحضري لم ترتبط بالتقدم الاقتصادي أو الصناعي، كما حدث في البلدان المتقدمة، ولكنها ظهرت نتيجة إهمال الريف والمناطق النائية وتزايد معاناة سكانه ومن ثم هجرتهم إلى المدن[1]. ولظاهرة التحول الحضري في اليمن خصوصية قل مثيلها في أي بلد آخر في العالم، نظراً لتعدد وتقلب عوامل الطرد والجذب الاقتصادية والسياسية والإدارية؛ مكانياً وزمانياً داخليّاً وخارجيّاً، حيث تأخرت عملية التحول الحضري إلى سبعينات القرن الماضي، ناهيك عن مدى الاستقرار السياسي والإداري في العقود التالية، نظراً لتعدد وتقارب الثورات السياسية، وتقلب وتبدل الأنظمة وتكرار نوبات الصراع والثأر السياسي، بما فيها عدم إتاحة الفرصة لتنمية الموارد الاقتصادية واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية، المتاحة منها والكامنة بما فيها العنصر البشري، والحيلولة دون تراكم وتنمية التجارب التخطيطية والتنموية الناجحة والخبرات والكفاءات ورأس المال المحلية المتاحة، ومن ثم هجرتها إلى خارج الحدود الوطنية، فضلاً عن إهمال الريف وجفاف فرص العمل وتعثر التنمية في مختلف المجالات[2]، بما فيها تضخم المدن وعشوائية التحول الحضري وتردي المستوى المعيشي، وتنامي الفقر والبطالة والجوع والجهل والتخلف والظلم واللا مساواة، وغياب المشاركة والاستئثار بالثروة والسلطة المزمن وغياب تكافؤ الفرص.

ومن خلال هذه المعطيات، سيتناول البحث مراحل تطور ظاهرة التحول الحضري في الجمهورية اليمنية فيما يأتي:

سابعاً- مراحل التحوّل الحضري والسياسي والإداري في اليمن عبر التاريخ:

1- مرحلة الازدهار الحضري والحضاري المبكر في يمن ما قبل الإسلام:

لقد توصل عدد من علماء التاريخ والآثار إلى أن أرض اليمن تمثل أصل العرب وموطن الإنسان الأول، وقد شهدت أقدم الهجرات البشرية الجماعية في التاريخ، ولها جذور حضرية وحضارية مبكرة تعود بداياتها للألف السادس قبل الميلاد، إذ نشأت على أرضها أول وأقدم حضارة إنسانية في العالم[3]، فقد احتضنت دولاً وممالك يمنية مستقلة تؤثر أكثر مما تتأثر: (معين وسبأ وقتبان واوسان وحضرموت وحمير)، فضلاً عن حضارة الأحقاف وقوم عاد وثمود، ومثلت قطباً حضارياً يمنياً عربياً بامتياز، شاركت

1- عثمان، عبده علي، كتابات في التاريخ الاجتماعي للمجتمع اليمني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2011م، ص 207.

2- غزوان، علي أحمد، معوقات التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة الإيمان، العدد 50، 2013م، ص 60.

3- منصور، عبد الملك، ظاهرة الهجرة اليمنية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1985م، ص 31.

جنباً إلى جنب في بناء صرح الحضارة الإنسانية مع باقي شعوب وحضارات العالم القديم، كحضارة وادي النيل وبلاد الرافدين والحضارة الفينيقية واليونانية والرومانية والفارسية –إذا لم تكن الحضارة اليمنية هي الأصل والمنبع وتلك اشعاعاً لها- فقد شهد المجتمع والشعب اليمني الاستقرار والحياة الحضرية المبكرة بمفهوم ذلك العصر، في القرى الزراعية والمدن التجارية والعواصم السياسية والإدارية[1]، حيث تركت موروثاً ماديّاً وفكريّاً رائداً ومتنوعاً زراعيّاً وتجاريّاً وعمرانيّاً وتشريعياً وسياسيّاً وإداريّاً، أشاد بها الخالق جل في علاه في القرآن الكريم: حيث وصف نظام حكمها وعظمة عمرانها وقوة شعبها وطيب أرضها في كثير من الآيات والسور[2]، قبل أن يتطرق لدراستها بعض علماء التاريخ والآثار وينبهروا بمضامينها ومحتواها؛ وبالتأكيد لم يعطوها حقها، بحيث نستطيع القول إنه إذا كان هنالك حضارة مجهولة في العالم فهي الحضارة اليمنية، بل وأضحت محرجة لنا ولمجتمعنا اليمني في المرحلة المعاصرة، فأصبحنا عاجزين عن محاكاتها، أو دراسة مضامينها كما يجب، أو على الأقل إحياء بعض من معالمها واستثمارها سياحياً، لتضيف مورداً اقتصادياً متجدداً ومستداماً نحن في أمس الحاجة إليه.

ففي الجانب الزراعي: مارس الإنسان اليمني الزراعة والحياة المستقرة في ما قبل الألف السادس قبل الميلاد، وتمكنوا بشكل مبكر من استغلال مياه الأمطار وتوسيع الأراضي الزراعية، حيث ابتدعوا تكنيكاً زراعيّاً متطوراً، متمثلاً بتشييد السدود وخزانات المياه وإنشاء الصهاريج والقنوات وشبكات الري المتطورة وحفر الآبار وشق الترع والقنوات وبناء المدرجات الزراعية[3]، ومن ثم تنظيم وتقنين عملية

1- حيث من المؤكد أن مفاهيم: الحضر والشعب والهجرة كلمات عربية يمنية الأصل، ذكرت بهذا اللفظ في عدد من النقوش المعينية والسبئية القديمة (عبد الله حسن الشيبة، طبيعة الاستيطان في اليمن القديم، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد 47، 1992م، ص 48).

2- فمن السور: سورتا سبأ والأحقاف وهي أسماء لممالك يمنية قديمة، ومن الآيات قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ} سورة سبأ آية رقم 15، وقوله تعالى: {إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ* الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ* وثمود الذين جابوا الصخر بالواد} سورة الفجر، آيات رقم 7و8و9، وقوله تعالى: {إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ} سورة النمل، آية رقم 23، وقوله تعالى: {أهم خير أم قوم تُبع...} سورة الدخان، آية رقم 37، وغيرها من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية التي تشيد بعظمة الفكر والحكم والحكمة والإيمان والقوة وممارسة الشورى للإنسان والحضارة اليمنية، وتشيد بطيب الأرض اليمنية وعظمة العمران في مدن الممالك اليمنية القديمة.

3- با سلامة، محمد عبدالله، منطقة شبام الغراس (شبام سخيم) موجز الأهمية التاريخية والأثرية لها، مجلة دراسات يمنية، العدد 39، 1990م، ص 319.

تدويل وتوزيع مياهها بين الملاك حسب المساحة وكمية الإنتاج[1]، واستخدامها في ري الأراضي الزراعية في مواسم الجفاف، أو ما يطلق عليه حديثاً عملية الري الصناعي، ومن ثم ري الأراضي الزراعية والبساتين والحدائق، التي وصفها القرآن الكريم: (جنتان)، التي تجود بأطيب أنواع الحبوب والثمار والفواكه والخضار، ومارسوا فلاحة الأرض وتربية الحيوانات وتأمين الغذاء، وتمكنوا من تحقيق فائض من المحاصيل الزراعية، التي أصبحت إحدى سلعهم التجارية.

وفي الجانب التجاري: تفهم اليمنيون أهمية الموقع الجغرافي الوسيط لليمن، وتمكنوا من استغلاله تجارياً، حيث عرفوا حركة الأمواج واتجاه الرياح ومواسمها، ومن ثم وظفوها واستثمروها تجارياً، فقد صنعوا السفن الشراعية وركبوا البحر ونقلوا سلعهم التجارية عبره، وأنشأوا طرق القوافل في البر ومنها طريق أسعد الكامل[2]، ونسجوا علاقات تجارية برية وبحرية، وأنشأوا الموانئ والمدن التجارية وجعلوا من اليمن محطة عبور وحلقة وصل تجارية بين مختلف قارات وبلدان العالم القديم[3]، ووفروا الحماية والأمن ومحطات للغذاء والتموين والسكن في الأسواق وعلى امتداد طرق القوافل التجارية، ووضعوا لوائح تختص بتنظيم البيع والشراء والعقود والمعاملات ومقدار الأرباح المسموح وكمية الضرائب والأوزان والأسعار، وقوانين تنظم الإيجار وإثبات الملكية والحقوق التجارية ومنع السرقة والغش وبيع الغرر وعقوبات رادعة لمن خالفها[4]، ومن أهمها قانون (تمنع) التجاري، ومثلت التجارة مورداً اقتصادياً ومعيناً مالياً لا ينضب؛ بل وسراً من أسرار ازدهار واستمرار الحضارة اليمنية.

وفي الجانب العمراني: ظهرت أوائل القرى الزراعية والمدن التجارية في الأودية الشرقية من أرض اليمن، وكان هذا النطاق يمثل مركز الثقل السكاني والزراعي والتجاري بل والحضاري في المرحلة

1- النعيم، نورة بنت عبدالله بن علي، التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 200.

2- نسبة إلى الملك الحميري أسعد الكامل الذي عاش في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الميلادي، والذي قام بإنشاء هذه الطريق ورصفها بالحجارة من ظفار عاصمة مملكة حمير إلى الطائف، كما أطلق عليها طريق البخور نسبة إلى إحدى أهم السلع التجارية اليمنية القديمة، وبعد الإسلام أطلق عليها طريق الحج، هادي صالح ناصر العمري، طريق البخور القديم، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م، ص 86.

3- شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م، ص 136.

4- النعيم، نورة بنت عبد الله بن علي، التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، مرجع سابق، ص 163- 217.

الأولى من الحضارة اليمنية ما قبل الألف الثاني قبل الميلاد، وبعد هذا التاريخ ظهرت القرى الزراعية والمدن التجارية في النطاق الجبلي من أرض اليمن، وأصبح مركز الثقل السكاني والزراعي والتجاري بل الحضاري، ومثلت أغلب هذه المدن سواء أكانت في شرق اليمن أم في غربها عواصم للدول والممالك اليمنية القديمة، ومنها مدن: مأرب، وصرواح، ويثل، ونشان، ونشاق، وقرناو، وأمون، وميفعة، وصنعاء، وحريضة، وبيحان، وظفار، وبينون، وهجر الناب، وتمنع، وتريم، وشبام حضرموت، وريبون، ودمون، وعندل، وخودون، ويمنات، وهدون، وحورة، وغيمان، وتريس، وهجر بن حميد، ويترب، ودوعن، وشبوة، والهجرين، وقطرة، وفيشان، وديدان (العلا)، ونجران، ومن الموانئ: قنا والشحر، وموشج، والمخا، وعدن، فضلاً عن القصور والحصون والقلاع المنتشرة على امتداد التراب الوطني والتي تزخر بالنقوش والفن العمراني اليماني الأصيل، والمهجورة علمياً وتعاني معطياتها من النهب والعبث والتنقيب العشوائي.

وفي الجانب الصناعي: ازدهرت الصناعات اليدوية لتوفير الأدوات والأواني المنزلية من الأحجار والفخار (من 5000 – 3500 ق.م)، وتم استخدام البرونز في صناعة السلاح وأدوات الزينة والأدوات الزراعية والمنزلية (3500- 2000ق.م)[1]، كما تم استخراج واستخدام عدد من المعادن والصخور في صناعة الأواني والحلي والنقود، مثل: الذهب، والفضة، والزئبق، والحديد، والرصاص، والفحم الحجري، والأحجار الكريمة، كالعقيق والزبرجد والياقوت منذ الأف الأول قبل الميلاد ...إلخ[2].

وفي الجوانب الفكرية والعلمية والطبية والتحنيط وممارسة الكتابة وتطور اللغة والشعر والأدب، وفي الجوانب السياسية والإدارية وبناء الدولة ونظام الحكم، وتوزيع السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية والمجالس المحلية، وتحديد مهام واختصاص كل منها وممارسة الشورى، ووضع الدساتير والقوانين المنظمة للحياة عامة، والمنظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم خاصة، وغيرها من المبادئ المفقودة في اليمن اليوم، وكذلك تحديد حقوق المرأة، وتحريم الزنا والجماع في أيام الحج وزمن الحيض والنفاس، ونجاسة الدم، والغسل بعد الجماع، وتنظيم الزواج وحرمة الجمع بين

1- رشاد، مديحة محمد، وماري لويز إينزان وآخرون، فن الرسوم الصخري واستيطان اليمن في عصور ما قبل التاريخ، المركز الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2007م، ص 17.

2- أدوارد جروبان، ترجمة: كامل الرشاحي، الثروة المعدنية في بلاد اليمن، مجلة الإكليل، العدد 39، 2011م، ص 68.

الأختين، وجريمة القتل وحرمة المقابر والمعابد[1]، وغيرها الكثير من التشريعات واللوائح لمختلف جوانب الحياة، ولا يتسع البحث لتناولها، مما أقرتها الشريعة الإسلامية والسنة النبوية المطهرة، حيث أشاد بها الخالق. وذكر حضارات قوم عاد وثمود وتبع والأحقاف وسبأ، ووصف عمرانها وتجارتها وزراعتها ونظام حكمها وطيب أرضها في كثير من الآيات والسور، كما قال الخالق جل في علاه على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الصدد: {إنما بعثت متمماً لمكارم الاخلاق} وهي تلك الاخلاقيات الممارسة والمتجذرة في جينات المجتمع اليمني، وقال أيضا: "الإيمان يمان والحكمة يمانية".

2- مرحلة المشاركة الحضارية في صدر الإسلام خلال المدة (621- 660م):

من المؤكد أن مرحلة الحضارة اليمنية القديمة انتهت بظهور الإسلام، حيث يمثل سيف بن ذي يزن آخر ملوك الدولة الحميرية، إذ دخل اليمنيون في دين الله أفواجا، وكان لهم إسهامات في بناء صرح الحضارة الإسلامية، وذلك نظراً لخبراتهم التجارية ومعارفهم الجغرافية وفكرهم الحضاري، فقد كانت إسهاماتهم في بداية الأمر بمناصرة الرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أثناء هجرته وصحبته من مكة إلى المدينة مظلوماً مخذولاً مطارداً من قريش، وهجرته الاضطرارية من مكة إلى المدينة ومن ثم إيواءهم إياه ونصرتهم له، واستمرت إسهامات اليمنيين الفاعلة في العهد النبوي، ومن معطيات هذه المرحلة بناء الجامع الكبير بصنعاء وجامع الجند بتعز في العهد النبوي، و كانت لهم إسهامات فاعلة في حركة الفتوحات الإسلامية قادة وجنداً ودعاة أثناء الخلافة الراشدة، ومن ثم الإسهام في توسيع رقعة الدولة الإسلامية من جانب، ونشر الديانة الإسلامية من جانب آخر[2]، فقد أسهم خيرة رجال اليمن في نشر الدين الإسلامي، ومن ثَمَّ انتشروا في أغلب البلدات العربية والإسلامية المفتوحة بما فيها بلاد الأندلس[3]، وانقطاعهم عن موطنهم الأصلي، كما يعود الفضل للتجار اليمنيين في نشر الديانة الإسلامية خارج حدود الدولة الإسلامية آنذاك في جنوب، وجنوب شرق قارة آسيا، وفي جزر جنوب قارة آسيا والمحيط الهندي وشرق قارة أفريقيا.

3- مرحلة الركود الحضري أثناء الخلافات (الدول) الإسلامية المتعاقبة خلال المدة (661-1900م):

لقد مثلت اليمن خلال هذه المرحلة أحد أمصار الدولة الإسلامية المترامية الأطراف، وكان لموقع

1- للمزيد انظر:(علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، مرجع سابق، ص (65 -97) وكذلك كتاب: نورة بنت عبد الله بن علي النعيم، التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، مرجع سابق، وكذلك كناب: أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ، مرجع سابق).

2- أبو سديره، السيد طه، القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي، مكتبة الشعب، القاهرة، 1988م،ص 23.

3- شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، مرجع سابق، ص 167.

الأرض اليمنية الهامشي عن مركز الخلافات الإسلامية المتعاقبة الأموية والعباسية والعثمانية – دمشق وبغداد واسطنبول- آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة، ففي مراحل قوتها تنضوي اليمن ضمن إدارة المركز ويتم تعيين ولاة من قبله، تأتي في مقدمة اهتماماته جمع الجبايات والخراج وإرسالها لعاصمة الخلافة، وفي مراحل ضعفها تنشأ دويلات مستقلة ضعيفة ومتصارعة وما أكثرها، وبذلك لم تترك هذه المرحلة أي منشآت عمرانية أو مآثر إسلامية تلفت النظر، كما هو الحال في دمشق وبغداد والقاهرة والمغرب وبلاد الأندلس وغيرها، سوى عدد من الجوامع والبساتين والدور المتواضعة للولاة وبعض الأئمة.

وهدت أغلب بلدان العالم في نهاية هذه المرحلة وخاصة في القرن التاسع عشر ثورة صناعية وتنوعاً في استخدام الآلات الحديثة، وتطور طرق النقل ووسائلها، كما شهدت نهضة عمرانية وتوسعاً في المدن وتحولاً حضريّاً عميقاً، في حين عاشت اليمن مرحلة ركود اجتماعي واقتصادي وعمراني وحضري وتنموي، وظلت الأرض اليمنية حتى نهاية هذه المرحلة شبه خالية من مشاريع التنمية باستثناء خط سكك الحديد (الحديدة – المدينة المنوّرة - دمشق – اسطنبول) وقد توقف هذه المشروع بعد إنشائه بسنوات.

وفي هذه المرحلة شهدت بعض المدن القديمة توسعاً عمرانياً محدوداً كما هو الحال في مدينة صنعاء والحديدة وعدن وصعدة وشبام حضرموت، ونشأة مدن إسلامية جديدة منها زبيد وتريم وحجة وثلا، وكانت هذه المدن صغيرة المساحة وقليلة السكان، ممّا أسهم في تواضع عدد سكان الحضر ونسبتهم، حيث يقدر عدد سكان الحضر بـ 51 ألف نسمة عام 1800م، وبنسبة 3% من جملة سكان اليمن، وهذه النسبة موازية لنسبة سكان الحضر في العالم البالغة 3% من إجمالي سكان العالم، جدول (2 و5).

وخلال القرن التاسع عشر شهد سكان الحضر في العالم تنامياً، فقد ارتفع عدد سكانه من 27,2 مليون نسمة عام 1800م، وبنسبة 3% من إجمال سكان العالم، إلى 209 مليون نسمة عام 1900م وبنسبة 13% من إجمالي سكان العالم، وكانت أغلب هذه الإضافات الحضرية من نصيب مدن البلدان الصناعية والمتقدمة، وفي مقابل ذلك لم يزد عدد سكان الحضر في اليمن سوى نسبة ضئيلة، إذ ارتفع من 51 ألف نسمة تقريباً عام 1800م وبنسبة 3%، إلى 124 ألف نسمة عام 1900م، وبنسبة 4% من إجمالي سكان اليمن، جدول (2 و5)، أي إنه إذا تضاعف عدد سكان الحضر في العالم 8 أضعافه خلال القرن التاسع عشر، فإنه لم يتضاعف سكان الحضر في اليمن خلال هذه القرن سوى الضعف وأقل من نصف الضعف ، ففي حين شهدت البلدان المتقدمة وأغلب البلدان النامية انتعاشاً تنموياً وتحولاً حضريّاً مبكراً، فإن عملية التحضر والتحول الحضري في اليمن قد اتصفت بالركود، نظراً لغياب ظاهرة

التصنيع في اليمن، وركود الحياة الاجتماعية وتردي الأوضاع الاقتصادية فيه، إذ كانت العلاقة بين الريف والحضر شبه ثابتة فالحياة في المدينة لا تختلف عن القرية، فالجميع يعتمد على الزراعة باستثناء بعض الدكاكين ذات السلع المتواضعة والحرف اليدوية كالنجارة والحدادة المحصورة أغلبها على الأقلية اليهودية.

4- مرحلة التخلف الحضري خلال المدة 1900- 1963/62م:

لقد شهد العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين، تحولاً حضريّاً عميقاً، وكان هذا التحول سبباً ونتيجة للتصنيع والتقدم الاقتصادي وتنوّع الدخل وتنامي المدخرات، حيث تزايدت المدن عدداً وحجماً خاصة في البلدان المتقدمة وأغلب البلدان النامية وبعض البلدان العربية، إلا أن اليمن خلال هذه المدة لم تشهد أي تحسن في شتى مجالات الحياة اجتماعيّاً واقتصاديّاً وتنمويّاً وحضريّاً، فقد عاش المجتمع اليمني في جنوب الوطن وشماله خارج نطاق التخطيط والتصنيع والتنمية وعانى من التخلف متعدد الأسباب والمظاهر، بما فيها التخلف الحضري، وتعد هذه المرحلة في أحسن الأحوال امتداداً لما قبلها.

لقد عاش المجتمع اليمني خلال هذه المرحلة وضعاً استثنائياً يتصف بالتوازن الأيكولوجي بين الإنسان والبيئة، يهيمن عليه التخلف الحضري والتنموي، سواءً أكان ذلك أثناء التواجد العثماني في اليمن ما قبل عام 1918م، أم أثناء الاحتلال البريطاني وحكم السلاطين في جنوب الوطن، والحكم الملكي في شماله، تفصل بينهما حدود مصطنعة، ممثلاً حاجزاً وعائقاً دخيلاً وغير طبيعي على المجتمع والأرض اليمنية، يمنع حركة التواصل والانتقال السكاني والتكامل الاقتصادي بين أبناء المجتمع اليمني الواحد عبر التاريخ، وعاش اليمن في عزلة داخلية وخارجية لمدة زمنية طويلة من عمرها الحديث، بعيداً عن التحديث والتطوير ومعايشة العصر والانفتاح على العالم، وشبه خالٍ من الآلات والمعدات والتقنيات والطرق ووسائل النقل الحديثة ومشاريع التنمية والخدمات والبنية التحتية ريفاً وحضراً، باستثناء إنشاء جسر شهارة عام 1905م، ومصفاة تكرير البترول في عدن 1952م وبعض الخدمات المتواجدة في مدينة عدن لخدمة المحتل البريطاني وحاشيته، وإنشاء طريق صنعاء – الحديدة الذي تم افتتاحه في شهر يناير 1962م[1].

وكانت العلاقة بين المدن والقرى سكانياً واقتصاديّاً موسمية ومحدودة، فأغلب القرى تتموضع في قمم الجبال والتلال المحصنة، والمدن محاطة بأسوار تحاصر عمرانها وسكانها لعدة قرون وتغلق أبوابها

1- العديني، مارش أحمد، الطرق البرية ودورها العمراني في محافظة الحديدة، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الثاني، 2003م، ص 387.

عند المساء، وكانت الهجرة من الريف إلى المدن شبه مفقودة، حيث يقدر عدد سكان اليمن عام 1900م بـ 3,1 مليون نسمة تقريباً، ارتفع إلى 5,2 مليون نسمة عام 1960م، وبمعدل نمو 0,8% سنويّاً، وفي مقابل ذلك زاد عدد سكان الحضر من 124 ألف نسمة تقريباً عام 1900م؛ إلى 262 ألف نسمة عام 1960م، وبمعدل نمو 1,3% سنويّاً، وارتفعت نسبة سكان الحضر في جميع المدن اليمنية خلال هذه المدة من 4% عام 1900م إلى 5% عام 1960م من إجمالي سكان اليمن، جدول (5). في حين تتصف هذه المرحلة بأنها مرحلة تحول وازدهار حضري في جميع بلدان العالم المقدم وأغلب البلدان النامية، بما فيها بلدان الوطن العربي، باستثناء دولة موريتانيا وسلطنة عمان، التي ينخفض فيهما نسبة سكان الحضر إلى 2% و3% لكليهما على التوالي عام 1959م[1].

5- المرحلة الانتقالية خلال المدة (1963/62- 1970م):

نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري والتنموي والحضري، المتخلف عن مسايرة العصر ومحيطها الإقليمي آنذاك، قامت ثورة 1963/62م لتصحيح ذلك الوضع، وما نجم عنها من تغيرات ألقت بظلالها على مدى الاستقرار السياسي والإداري، وعلى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتحول الحضري سلباً وإيجاباً، كان من أهم النتائج الإيجابية لهذه المرحلة هو: التحرر من الاحتلال البريطاني؛ وخروج آخر جندي بريطاني من عدن في 30 نوفمبر 1967م، وكذلك القضاء على حكم السلاطين في جنوب الوطن والحكم الملكي في شماله، ومن أهم نتائجها السلبية شرخ واحدية الثورة والذي يعد خطأً تاريخيّاً جرّع المجتمع اليمني كثيراً وما زال، فقد نشأ نظام جمهوري في جنوب الوطن ونظام جمهوري آخر في شماله، متناقضين سياسيا وإداريا ومتصارعين عسكرياً، وتم اعتماد الحدود المزروعة والموروثة من المحتل البريطاني حدوداً شطريّة بينهما، واستمرت وظيفتها كحواجز جغرافية لما يزيد عن قرن ونصف من الزمان، حتى عام الوحدة الوطنية المباركة 1990م.

جدول (5) مراحل النمو السكاني والتحول الحضري في الجمهورية اليمنية 1800-2050م (ألف نسمة)

العام	إجمالي السكان	معدل النمو	سكان الريف	معدل النمو	النسبة	سكان الحضر	معدل النمو	النسبة
1800م	1700	--	1649	--	97	51	--	3
1900م	3100	0,6	2976	0,6	96	124	0,9	4
1960م	5247	0,8	4985	0,86	95	262	1,3	5
1975م	6932	1,9	5906	1,2	85,2	1026	8,4	14,8
1990م	12182	3,8	9575	3,3	78,6	2607	9	21,4
1994م	14588	4,6	11165	3,9	77,6	3423	7	23.47

1- متولي، محمد، مرجع سابق، ص20.

28.64	5	5638	71,36	2,3	1404	3	19685	2004م
33	4,2	8504	67	2	17190	2,7	25694	2010م
37	3,5	11996	63,2	1,8	20575	2.4	32571	2020م
40	3	16122	60	1,5	23973	2,1	40095	2030م
43	2,5	20638	57	1,3	27288	1,8	47926	2040م
46	2,1	25407	54	1	30213	1,5	55620	2050م

المصدر: جمع وجدولة وإسقاطات الباحث بالاعتماد على عشرات المراجع والقوانين ذات العلاقة من أهمها ما يأتي:

1-محمد عبد العزيز يسر، ظاهرة التحضر المعاصر في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (23)، 2000م.

2-محمد متولي، التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م، ص 10.

3-محمد علي، وزبير نسيم، الانفجار السكاني والتنمية الحالة اليمنية، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، 1999م، ص 142.

4-التعدادات السكانية في اليمن:1973م و1975م، 1986م، 1988م، 1994م، 2004م.

5-المجلس الوطني للسكان، الندوة الوطنية لأوضاع السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية، 1993م،

6-المجلس الوطني للسكان، الكتاب الوثائقي للمؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، صنعاء، 1997م.

7-المجلس الوطني للسكان، وثائق المؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية، صنعاء، 2002م.

8-علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، السمو للطباعة والتصوير، صنعاء، 2021م، 143، وعدد من الدراسات ذات العلاقة.

9-الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، 1984م، و2005م، و2010م، و 2020م.

10- معدل النمو السكاني: حسابات الباحث باستخدام المعادلة الأسية رقم (2) سالفة الذكر.

ومع ذلك فقد بدأ وضع بناء هياكل الدولة في أول تشكيل حكومي في شمال الوطن عام 1962م وفي جنوب الوطن عام1963م، منها وزارة الأشغال والطرق ووزارة البلديات لكليهما وبدأت تبلور مؤسسات الدولة وتشريعاتها ولوائحها التنفيذية، منها القرار الجمهوري بالقانون رقم (5) لسنة 1965م، والذي يهدف إلى تنظيم المباني وأشغال الطرق[1]، وظهرت عشرات الصحف والمجلات والنقابات والاتحادات العمالية وقانون العمل والجمعيات التعاونية 1963م، وظهرت بعض المنشآت والمصانع، منها مصنع الغزل والنسيج 1966م، ومصنع أسمنت باجل1967م ومطار صنعاء وجامعة صنعاء 1970م، وبدأ العمل في خط صنعاء تعز 1970م...إلخ[2]، وبدأ الانفتاح على العالم والمحيط الاقليمي نسبياً، من خلال التوقيع على عدد الاتفاقيات والبروتكولات التعاونية مع عدد من الدول العربية والأجنبية، إلا أن عدم الاستقرار والسياسي والإداري في شطري الوطن، واستمرار الحرب بين الملكية والجمهورية في شماله لما يزيد عن ثمان سنوات من عمر اليمن، حتى تم التصالح بين

1- العشاوي، عبد الحكيم، التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية: المعوقات والمعالجات للمدة من 1962م وحتى 2002م، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الثاني، 2003م، ص 151.

2- للمزيد انظر كتاب: أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (1962- 1987م) من ارشيف صحيفة الرأي العام، 1987م.

المتصارعين والداعمين والممولين لها في مدينة جدة عام 1970م[1]، قد أعاق مؤسسات الدولة عن عملهما كما خطط له، وكان إسهام هذه المرحلة نظريّاً محدوداً في المجال الاقتصادي والتخطيطي والعمراني والتنموي.

ومن أهم التغيرات الديموغرافية والحضرية انتعاش النمو السكاني، إذ ارتفع معدل النمو السكاني من 0,8% عام 1960م إلى 2,1% عام 1975م؛ وزاد عدد السكان في اليمن من 5,2 مليون نسمة تقريباً عام 1960م، إلى 6,93 مليون نسمة عام 1975م، وبزيادة تقدر بـ 1,68مليون نسمة خلال هذه المدة، وكذلك الارتفاع الملفت لمعدل نمو سكان الحضر، فقد ارتفع من 1,3% عام 1960م إلى 8,4% عام 1975م، وزاد عدد سكان الحضر من 262 ألف نسمة تقريباً عام 1960م، إلى أكثر من مليون نسمة عام 1975م، وبزيادة قدرها 764 ألف نسمة خلال هذه المدة، وارتفعت نسبة سكان الحضر من 5% عام 1960م إلى 14,8% من إجمالي سكان اليمن عام 1975م، جدول(5).

ومن التغيرات العمرانية في هذه المرحلة توسع عمران المدن وبالذات الرئيسة منها خارج أسوارها التي ظلت تحاصر عمرانها وسكانها ردحاً من الزمن، حيث سمحت بظهور أحياء حديثة من حولها، ومن ثم التضاعف الأفقي لمساحة عمران المدن عمّا كانت عليه بداية هذه المرحلة، ولكن يؤخذ على هذه التوسعات العمرانية أنها عشوائية فاقدة لأبسط المعايير العمرانية، حيث لم تلتزم بالأعراف المنظمة للعمران في المرحلة السابقة، وفي الوقت ذاته لم تنشأ مخططات عمرانية حديثة، ففي مدينة صنعاء على سبيل المثال نشأت أحياء جديدة على شكل طوق عمراني في شمال وجنوب وغرب المدينة، بحيث زادت المساحة المعمورة للمدينة من 3,8كم^2 عام 1962م إلى 9,1كم^2 عام 1973م[2]، تظهر هذه الأحياء الحديثة بأنها على شكل تراكمات سكنية عشوائية شبه خالية من الخدمات والحدائق والمساحات الخضراء، حيث لم يحافظ عمران هذه المرحلة إلا على الشوارع الرئيسة الأكثر استقامةً واتساعاً، ومن التجاوزات العمرانية التي مورست خلال هذه المرحلة، هدم أسوار وأبواب حي القاع وحي بئر العزب بالكامل، وهدم أجزاء طويلة من سور صنعاء القديمة التاريخية وعدد من أبوابها، وكذلك السطو على البساتين والمساحات الخضراء في حي بئر العزب والذي كان غنيّاً بالمساحات الخضراء آنذاك؛ وأصبح بعد ذلك من

1- الزعبي، محمد أحمد، ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ج. ع. ي، في المدة من 1962- 1986م، مجلة دراسات يمنية، العدد 39، 1990م، ص 181.

2- غزوان، علي أحمد، التوسع الحضري في أمانة العاصمة صنعاء وأثره على الأراضي الزراعية، السمو للطباعة والتصوير، 2021م، ص 214.

أفقر أحياء العاصمة بالمساحات الخضراء[1].

6- المرحلة الشطرية في التحول الحضري خلال المدة (1970-1990م):

لقد دخلت اليمن في هذه المرحلة بنظامين ودولتين شطريتيّن، نظام اشتراكي في الجنوب ونظام رأسمالي إلى حد ما في الشمال، وكلاهما مثقلُ بتركة موروثة من التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري والتخطيطي والعمراني والتشريعي والتنموي، وشبه خالٍ من الخدمات والمشاريع والطرق والبنية التحتية ومصادر الطاقة والآلات والمعدات الحديثة في شتى مجالات الحياة والنشاطات الاقتصادية على مستوى الريف والحضر، باستثناء خط صنعاء الحديدة ومصفاة تكرير النفط في عدن، وبعض المنشآت والمصانع التي ظهرت في المرحلة السابقة، بما فيه تواضع أداء مؤسسات الدولة.

إذ بدأ التركيز في بناء هياكل الدولة ومؤسساتها المختلفة في ظل مناخ سياسي وإداري داخليّاً وخارجيّاً غير مستقر في الغالب، تسود فيه مواسم الانقلابات والثورات الداخلية في كل شطر، ولكنها في الشطر الجنوبي أكثر دمويةً وعنفاً منها في شماله، ومواسم أخرى من الصراعات العسكرية بين الشطرين على امتداد الحدود الشطرية[2]، وما صاحب ذلك من استنزاف للموارد المتاحة وإهدارها، وهذا المناخ لم يتح الفرصة لتحقيق كل ما كان يصبو إليه المجتمع اليمني، بما فيها عدم التفرغ للبحث عن الثروات وتنمية وتنويع الموارد الاقتصادية، مشحونة بالتباعد السياسي والإداري وغياب التكامل الاقتصادي بين شطري الوطن، فقد ظلت الحدود الشطرية تمارس دورها كحواجز جغرافية تمزق المجتمع اليمني وتكبل الحركة السكانية وتحد من الهجرات الداخلية بين المحافظات الشمالية والجنوبية والشرقية، فضلاً عن إهمال الحدود الشمالية والشرقية للوطن ومن ثم تأكلها، ويتخلل كل ذلك لقاءات للتقارب الوطني يهيمن على طرفيها هاجس الوحدة، ولكن كلاً يريدها بطريقته، حتى تحققت الوحدة الوطنية المباركة بالفعل في 22من مايو العظيم والخالدة بإذن الله، عام 1990م.

ومع كل ذلك بدأت مؤسسات الدولة في شمال الوطن وجنوبه تمارس دورها في التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي مقدمتها ولأول مرة في تاريخ اليمن –والمفقودة في المرحلة المعاصرة- ظهور التعدادات العامة للسكان والمساكن والمنشآت[3]، لتوفير قاعدة معلوماتية وطنية ضرورية لتنطلق منها خطط وبرامج التنمية، وتم وضع وتنفيذ (9) خطط تنموية، منها خمس خطط تنموية في جنوب الوطن

1- غزوان، علي أحمد، تراجع الأداء الوظيفي للحدائق والمتنزهات العامة في أمانة العاصمة دراسة تطبيقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 46، 2022م، ص 84.

2- أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (1962- 1987م)، مرجع سابق، ص 51.

3- المتمثلة بتعدادي 1973م و1988م في جنوب الوطن، وتعدادات 1975م و 1981م و 1986م في شمال الوطن.

وأربع خطط تنموية في شماله[1] معطية جل اهتمامها في تنمية النشاط الزراعي وشق وسفلته الطرقات الإقليمية، منها خط صنعاء عمران حجة 1974م، وخطا صنعاء مأرب وعدن تعز 1983م، وخط الحديدة حرض 1977م، وخط ذمار رداع البيضاء 1978م، وخط مأرب الجوف 1989م، ...إلخ، وبناء المدارس والمستشفيات ومقرات الحكومة والبنوك الزراعية والإسكانية والصناعية، وتم تدشين أول بئر لإنتاج البترول في صافر1984م وإنشاء مصفاة تكرير البترول، ومد أنابيب النفط من صافر إلى رأس عيسى 1986م، وبناء سد مأرب 1986م، وإنشاء مصنع البرح للأسمنت 1985م ومصنع عمران للأسمنت 1982م...إلخ[2].

فضلاً عن تخطيط المدن الرئيسة، ففي صنعاء تم إنشاء الإدارة العامة للتخطيط الحضري بموجب القرار الجمهوري رقم (44) لسنة 1977م، والتي تمثل جهة فنية متخصصة في مجال التخطيط الحضري، التي من خلالها والهيئة المماثلة لها في عدن تم التعاقد مع الشركات الأجنبية لوضع الدراسات والمخططات الهيكلية لتسع مدن رئيسة حتى عام 2000م، وهي مدن: صنعاء وعدن وتعز والمكلا وإب وزنجبار وذمار والحديدة، فضلاً عن المخططات العمرانية لعدد من المدن المتوسطة في شمال الوطن وجنوبه، وكذلك قامت وزارتا البلديات والإسكان في صنعاء وعدن بالتعاقد مع شركات المسح والتصوير الجوي بهدف عمل الصور الجوية لليمن، اللازمة لأغراض التخطيط العمراني وبمقاسات مختلفة للمدن اليمنية الخاضعة للتخطيط، وتم التعاون مع حكومة ألمانيا لدعم التخطيط الحضري بالخبرات والإمكانات والمعدات الضرورية، عن طرق منظمة (G.T.Z)، وبالدعم من منظمة (G.I.C.A) اليابانية في مجال الفضاءات المفتوحة كالحدائق والمتنزهات والساحات وتقاطع الطرقات ووضع دراسات حول مشكلات المرور ووضع الحلول المناسبة لها[3]، وما صاحب كل ذلك وغيره من شق وسفلتة الشوارع وتوصيل وتوفير الخدمات والحدائق ومد الشبكات والبنية التحتية، وبذلك فقد شهدت المدن اليمنية وبالذات الرئيسة منها وخاصة في الشطر الشمالي خلال هذه المرحلة انتعاشاً اقتصادياً وعمرانياً وتخطيطياً وتنموياً وخدمياً وتنموياً ملموساً، فقد توصلت دراسة إلى أن هذه المرحلة تمثل مرحلة مشرقة في تاريخ اليمن الحديث -مقارنة بما قبلها وما بعدها- حيث ازدهرت فيها

1- صوفان، أحمد محمد، وزير التخطيط والتنمية، مسار التنمية في اليمن خلال الأربعة العقود الماضية، شبكة الإنترنت، موقع صحيفة 26سنمبر، العدد 1028، 23 سبتمبر،2002م، 2014/1/25م.

2- أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (1962- 1987م)، مرجع سابق.

3- للمزيد عن التخطيط العمراني انظر: (عبد الحكيم العشاوي، التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق،، ص 152).

مختلف مؤسسات الدولة وعملت فيها بفاعلية وجد، فقد جنى ثمارها ولمس خيراتها المجتمع اليمني، من تنوع مصادر الدخل وتنامي الادخار، إلى نمو الإعمار واستقرار الأسعار، بما فيه تحسن المستوى المعيشي والنوعي لجودة الحياة في المجتمع وبشكل متكافئ بين مختلف شرائح المجتمع وأقاليمه، ومتوازن نسبياً على مستوى الريف والحضر، بما فيه محدودية البناء العشوائي وازدهار الحدائق والمتنزهات العامة في عمران هذه المرحلة[1]، وظهور أهم المشارع التنموية والخدمية التعليمية والصحية والترفيهية في المدن الرئيسة، ومن ثم توافر فرص العمل فيها ممّا سمح بجذب قوة العمل؛ وتزايد الحراك السكاني بين الحضر والريف سواءً أكان ذلك للعمل أم للتسوق أم للتعليم والترفيه والعلاج، وتزايد الهجرات من الريف إلى المدن وارتفع عدد سكان المدن، ومن ثم تسريع عملية التحول الحضري الأكثر تنظيماً.

فقد زاد سكان اليمن في هذه المرحلة من 6,9 مليون نسمة عام 1975م إلى 12,2 مليون نسمة عام 1990م، وارتفع عدد سكان الحضر من مليون نسمة عام 1975م وبنسبة 14,8% من إجمالي السكان، إلى 2,6 ملون نسمة عام 1990م وبنسبة 21,4% من إجمالي السكان[2]، وبذلك فقد بلغ معدل النمو الحضري في اليمن ذروته 9% سنويّاً عام 1990م، جدول (5)، حيث يعد من أرفع معدلات نمو سكان الحضر في العالم، أي ما يقارب من ضعف متوسط معدل نمو سكان الحضر في الوطن العربي البالغ 4,8% سنوياً، وما يقارب من أربعة أضعاف متوسط معدل نمو سكان الحضر في العالم البالغ 2,6% سنوياً في العام ذاته.

7- المرحلة الوطنية في التحول الحضري خلال المدة (1990-2010م):

لقد عانى المجتمع اليمني كثيراً من النظامين الشطريين والحدود الشطرية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وإدارياً وأمنياً وتنموياً، ولا زال يعاني من ترددتها السلبية وآثارها النفسية حتى اليوم، على الرغم من مرور32 عاماً من عمر الوحدة الوطنية، التي تفوق عمر التشطير بعدة سنوات.

نعم تمكن المجتمع اليمني من إعادة تحقيق الوحدة الوطنية المباركة في الـ 22 من مايو 1990م، للحد من تشظي المصالح الوطنية، وتصحيح خريطة الوطن السياسية والإدارية، وإزالة الحدود والحواجز التي كانت تعوق انتقال السكانين بين المحافظات الشمالية والجنوبية، والتوسع في استثمار

1- غزوان، علي أحمد، تراجع الأداء الوظيفي للحدائق والمتنزهات العامة في أمانة العاصمة، مرجع سابق، ص 85.

2- حيث قدر نسبة سكان الحضر عام 1990م في المحافظات الشمالية 15,7% وفي المحافظات الجنوبية 39,4%، (محمد بن عبد الله بن ثعلب، المدن المهيمنة في اليمن وعوامل نموها، أبحاث الملتقى الثالث للجغرافيين العرب المنعقد في الرياض خلال المدة 20-22/ 10/ 2003م، المدن الكبرى في الوطن العربي، الجزء الأول، إصدارات الجمعية الجغرافية السعودية، 2006م، ص 342).

بعض الموارد وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، فبالوحدة الوطنية تم دمج نظامين بكامل مؤسساتها المدنية والعسكرية في نظام الجمهورية اليمنية الفتية، وما رافق ذلك من انتقال للموظفين وانتقال المعسكرات وقوة العمل من المحافظات الجنوبية إلى المحافظات الشمالية والعكس، وما صاحب هذه المحطة التاريخية المحورية من عمر اليمن الحديث من أزمات وتوترات إقليمية المتمثلة بأزمة الخليج، وما نجم عنها من عودة ما يقارب من مليون مهاجر من المملكة العربية السعودية بدرجة رئيسة وباقي دول الخليج[1]، وما صاحب ذلك أيضاً من صراعات في دول القرن الأفريقي وعودة مهاجرين يمنيين وهجرات وافدة من الصومال وأثيوبيا وأرتيريا إلى اليمن، ومن ثم توطنهم في المدن الرئيسة وفي مقدمتها أمانة العاصمة ومدينة عدن فوق قدرتها الاستيعابية؛ وتضخم سكان المدن وتسريع عملية التحول الحضري في اليمن، وهو التضخم الذي فاق كل التوقعات، فقد بلغ معدل النمو الحضري ذروته في اليمن 9% سنويّاً عام 1990م، جدول (5).

ومع كل ذلك لم تتح الفرصة لتحقيق كل ما كان يصبو إليه المجتمع اليمني من مكاسب الوحدة الوطنية التي طال انتظارها، نظراً لعدم استقرار الدولة الفتية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد ظهرت بوادر الخلاف بين شركاء الوحدة، نظراً لما رافقها من أخطاء داخلية وتدخلات خارجية، فما زال المجتمع اليمني في غمرة أفراحه الوحدوية، تطورت تلك الأخطاء والتدخلات إلى أزمات واشتعال حرب صيف عام 1994م، وما نجم عنها من أضرار بشرية ومادية، اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وتنموية يصعب تقديرها، والتي عاني منها المجتمع اليمني كثيرا وما زال، أسهمت في تدمير بعض المكتسبات القائمة، وتعثر تنفيذ أغلب المشاريع التنموية المرصودة، بما فيها إهمال الريف وتزايد هجرة سكانه نحو المدن، ومن ثم تضخمها السكاني وتنامي العمران العشوائي.

وما إن تعافت اليمن نسبيّاً من آثار تلك الحرب المدمرة، وتمكنت من ترتيب أوراقها الداخلية، وبدأ الاستقرار السياسي والإداري والاقتصادي، ومنها سداد أغلب الديون والالتزامات الخارجية، واعتدلت كفة الميزان التجاري (صادرات وواردات)، وتنامت الموارد النفطية والمالية وبدأ الفائض في الموازنات السنوية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، حيث بلغ الفائض في الموازنة السنوية ذروته 97 مليار ريال عام2000م[2](*).

1- بعض الدراسات تقدر عودة 1,5 مليون مهاجر يمني من السعودية ودول الخليج (محمد بن عبد الله بن ثعلب، مرجع سابق، ص 337).

2- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2001م، ص 410.

وعلى الرغم من حجم التحديات سالفة الذكر وغيرها الكثير، فقد شهدت اليمن خلال هذه المدة (1990- 2010م) نجاحات سياسية وإدارية واقتصادية وتنموية، وفي مقدمتها تحقيق الوحدة الوطنية وإزالة الحدود الشطرية ووضع الدستور، وترسيم الحدود الوطنية البرية والبحرية، وكذلك الديموقراطية الناشئة والحكم المحلي، وهو ما مثل قفزة نوعية فوق الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع اليمني، نعم لم يجن الوطن والمواطن ثمارها كما يجب، ولكنها على الأقل مثلت بداية نحو الاتجاه الصحيح في التبادل السلمي للسلطة، وكذلك التمكن من تنفيذ (3) خطط خمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنها تم التوسع في استخراج النفط والغاز ومد أنابيب التصدير لكليهما، وتم تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية في السدود والطرق والمدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء في الريف والحضر، وإنشاء الجامعات والتوسع في الخدمات والبنية التحتية في أمانة العاصمة ومدن عدن والمكلا وإب وتعز والحديدة، وتنفيذ أهم الطرق الاستراتيجية الساحلية والداخلية بين المحافظات والمدن الرئيسة، ومن باب الإنصاف وإذا قارنا الوضع التنموي لليمن عام 2010م بوضعها عام 1990م أو عام 1970م وما قبلها، يظهر جليّاً الفارق الإيجابي في شتى مجالات الحياة، بما فيه التحسن التعليمي والصحي والتنموي، ومع ذلك تظهر الفجوة الواسعة بين الوضع التنموي في اليمن ومحيطها الإقليمي.

كما شهدت اليمن في هذه المرحلة نمواً سكانيّاً وتحولاً حضريّاً سريعاً مقارنةً بالقرون الماضية من عمر المجتمع اليمني وفي مدة زمنية قصيرة، بحيث فاقت معدلات النمو السكاني والحضري بلدان العالم المتقدم وأغلب البلدان النامية والتي سبقتنا تاريخياً وتعدتنا مراحل في التحول الحضري ببعدية الكمي والنوعي على حدٍ سواء، فقد تأخر معدل النمو السكاني في اليمن ليبلغ ذروته في هذه المرحلة 4,6% سنويّاً عام 1994م، أي ضعفين ونصف ذروة النمو السكاني في العالم البالغ 1,9% عام 1975م، كما تأخر معدل النمو الحضري في اليمن ليبلغ ذروته 9% سنويّاً عام 1990م، أي ثلاثة أضعاف ذروة معدل النمو الحضري في العالم البالغ 3% عام 1975م، جدول (2و 3 و5)، وبذلك فقد ارتفع عدد سكان الحضر في هذه المرحلة من 2,6 مليون نسمة عام 1990م، إلى 8,5 مليون نسمة عام 2010م، أي

---

*- ومن الراجح أن التنظيم والحشد الجماهيري والعرض العسكري الرائع في ميدان السبعين بمناسبة عيد الوحدة الوطنية عام 2000م، لم يرق للحاضرين في منصة السبعين، فظهرت على إثرها بوادر لأزمات سياسية جديدة في المحافظات الجنوبية المتمثل بالحراك الجنوبي، وظهرت حروب صعدة في شمال الشمال، وما خلفته تلك الصرعات والحروب من مضاعفات سلبية على الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنموي، ووضعت البذور للصراعات في السنوات القادمة ومنها ما نعايشها ونعاني منها في الوقت الراهن.

إن سكان الحضر قد تضاعف ما يقارب من 4 أضعافه خلال هذه المرحلة، وارتفعت نسبة سكان الحضر من 21,4% عام 1990م، إلى 33% من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية عام 2010م، وهذا انعكس -بلا شك- في تضخم المدن وتسريع عملية التحول الحضري للمجتمع اليمني في مدة قصيرة، ومع كل ذلك لا زالت اليمن تعد من أقل بلدان الوطن العربي والعالم تحضراً وأكثرها تخلفاً عمرانيّاً وتخطيطيّاً، فقد ظهرت في نهاية هذه المرحلة عدد من التجمعات العشوائية حول المدن الرئيسة، وبدأت الفجوة في الخدمات والبنية التحتية تتسع، نظراً لاتساع الفجوة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من جانب، واتساع الفجوة بين التخطيط العمراني والتمدد الحضري من جانب آخر.

8- مرحلة الانتكاسة: في التحول الحضري (2011-2022م):

اجتاحت أغلب جمهوريات الوطن العربي في بداية هذه المرحلة 2011م ظاهرة ما يعرف بالربيع العربي(*)، التي سمحت بسقوط بعض منها، وحروب أهلية وتدخلات سياسية وعسكرية خارجية في بعضها الآخر، وكانت اليمن في طليعتها، فقد تشظي النظام الحاكم في اليمن، سياسيّاً وعسكريّاً، وتم إعلان ثورة 11 فبراير 2012م من قلب العاصمة، وهي التي أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة وشلّها، وهيكلة المؤسسة العسكرية وتمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي، ووضع مشروع الأقاليم غير المدروس وغير السوي، الذي أسهم وما زال في تشويه الوحدة وتمزيق الأرض والمجتمع اليمني، وتمهيد الطريق لثورة 21 سبتمبر 2014م لاستثمار تلك الأخطاء بمحاولة إصلاحها؛ ولكن لم ترَ النور إحداها(**)، فقد دخل المجتمع اليمني في مستنقع حرب أهلية، وتدخلات خارجية وعدوان عسكري، لم يسهم في توقف المشاريع التنموية والخدمية أو توقف مرتبات الموظفين وجفاف فرص العمل ومصادر الرزق فقط، بل أهلك الحرث والنسل ودمّر أغلب المكتسبات الوطنية، منها مباني ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وتدمير بعض المصانع والمدارس والمستشفيات والجسور، وأبراج وخطوط ومحطات الكهرباء وأبراج الاتصالات، فضلاً عن إهمال وتهالك وعجز شبكات المياه والمجاري وتدهور

---

*- العجيب في هذا الموضوع، التباين الواضح في الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية بين أقطار جمهوريات الربيع العربي، فوضع اليمن غير تونس، وسوريا غير مصر، وليبيا غير السودان، ومع ذلك تم تنفيذ الاعتصامات الممولة والتصعيد الممنهج، تحت شعار موحد عند الجميع ليس لإصلاح النظام بل إسقاط النظام (الفوضى) وهو ما حدث بالفعل، مما يدل على أنها إما ناجمة عن تدخل خارجي واضح؛ أو ناتجة عن شهوة الإخوان المسلمين المفرطة وغير الناضجة للسلطة أو لكليهما معاً.

**- باستثناء النجاح في التصنيع العسكري واستهداف العمق السعودي وضرب بعض منشآتها الحيوية، والتي عبثت ولا زالت بأمن واستقرار واقتصاد وإدارة اليمن، وتلقينها درساً استراتيجيّاً بالغ الأهمية، لتحصين اليمن من مخاطر تدخلاتها العبثية في المستقبل.

طبقة الأسفلت، وما رافق كل ذلك من تدهور الوضع المعيشي والصحي والتعليمي وتسرب الطلاب من المدارس وتراجع عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات...إلخ، وهجرة العقول والكفاءات والخبرات ورأس المال المحلي، وأضحت عدد من المحافظات اليمنية؛ كمحافظات صنعاء وعدن ومأرب وشبوة وصعدة وحجة والضالع وتعز والحديدة وعمران...إلخ، وأغلب المدن والقرى التابعة لها، مناطق منكوبة لوقوعها في جبهات الصراع الداخلي واستهدافها جويّاً من قوى العدوان، حيث أضحت مناطق منكوبة وطاردة لسكانها، وما ترتب عن ذلك من تزايد موجات النزوح الطارئة والحراك والهجرات السكانية القهريّة والطوعيّة متعددة الأسباب والاتجاهات، للبحث عن أماكن أكثر أماناً أو أماكن تتوافر فيها أبسط مصادر الرزق وفرص العمل؛ وبذلك تنوعت عوامل الطرد والجذب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهناك نزوح وهجرات من محافظة إلى أخرى، ومن بعض المحافظة وإليها، ومن مدينة إلى أخرى، ومن بعض المدن وإليها، ومن الريف إلى الحضر ومن الحضر إلى الريف، فضلاً عن الهجرات التي تتجه إلى خارج الوطن، سواءً أكان ذلك لجوءً سياسيّاً أم لجوءً اقتصاديّاً، ومن أخطر هذه الهجرات: هجرة العقول والخبرات والكفايات وقوة العمل الماهرة ورأس المال الوطني للبحث عن الأمان أو العمل والاستثمار في المهجر، وللأسف جزء كبير من هذه الفئات النوعية، التي كان يعوّل عليها الكثير في التنمية قد خسرها الوطن ويصعب تعويضها، والكثير ممّن لم تتح لهم الفرصة أو لم يتمكنوا من الفرار للمهجر يبحثون عن نوافذ أو بصيص أمل للمغادرة إلى خارج الوطن، ومنهم للأسف!!! كاتب هذه السطور!!!

وبذلك تعد هذه المرحلة العصيبة من عمر اليمن الحديث مرحلة انتكاسة: اجتماعية واقتصادية، سياسية وإدارية وعمرانية واستثمارية وتعليمية وتنموية ومعيشية، ريفية وحضرية، كميّة ونوعيّة، بما فيها انتكاسة في الخريطة السياسية والإدارية للوطن وظهور حواجز وحدود داخلية، وتشتت الولاء والانتماء الوطني، وتوسيع حلقات الفقر والجهل والتخلف، قل مثيلها في العصر الحديث، ففي جانب التحول الحضري موضوع الدراسة، وضعت تقديرات لزيادة سكان الحضر خلال هذه المدة من 8,5 مليون نسمة عام 2010م إلى ما يقارب 12مليون نسمة عام 2020م، جدول (5)، ومن خلال قراءة الواقع نجده يقول إن الزيادة أقل من ذلك بكثير، نظراً للانتكاسة الحضرية والعمرانية والتنموية الذي تشهده أغلب المدن والموانئ، فمنها ما عانت من التدمير الشامل أو الجزئي كمدن حرض وميدي وعدن وصنعاء والحديدة وتعز ومأرب والمخا ...إلخ ومن ثم النزوح الطارئ لسكانها، ومنها ما شهدت نزوحاً قسريّاً منها وإليها، ومنها ما شهدت تضخماً سكانيّاً كمّيّاً وعمرانّاً عشوائيّاً كمدن مأرب وصنعاء وسيئون وغيرها من المدن، وبذلك لا يعرف الحجم الحقيقي لسكان اليمن عامة وسكان

الحضر خاصة، نظراً لانتكاسة أداء وزارة التخطيط والتنمية والجهاز المركزي للإحصاء وتنصلها عن القيام بعملها في هذه المرحلة، وعجزها عن تنفيذ التعداد السكاني المخطط له عام 2014م والمرصود ميزانيته في الموازنة العامة، ومن الراجح عدم تنفيذ تعداد 2024م، والعودة إلى مرحلة التقديرات كما كانت في الماضي، فضلاً عن تعطيل الخطة الخمسية الرابعة للتنمية (2011- 2016م)، كما تسود في عُمران هذه المرحلة العشوائيات وأحياء الفقراء، على شكل أحزمة عمرانية من الفقر والبطالة والتخلف حول المدن، والخالية تماماً من الخدمات والبنية التحتية، والفاقدة لأبسط المعايير العمرانية والبيئة الحضرية، وبذلك تعد هذه المرحلة التي اقطعت من عمر اليمن في كثير من مضامينها العمرانية والخدمية والتنموية شبيهة بمرحلة (1963/62- 1970م) إذ تمثلان مرحلتين انتقاليتين للمجتمع اليمني سياسياً وإدارياً وتنموياً، ولكن الأخيرة أكثر عنفاً وضرراً وحدَّة، بل وفي الاتجاه المعاكس للأولى.

كل ذلك وغيره خلق بيئة وطنية غير جاذبة للاستثمارات المحلية ناهيك عن الاستثمارات الأجنبية، بل إنه سمح بهجرة العقول والخبرة ورأس المال المحلي، وما نجم عن هذا الوضع القائم من تردٍ تنمويٍ وتزايد نسبة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي، وتصاعد مؤشر الفقر واتساع حلقاته ملتهماً أغلب شرائح المجتمع، إذ يضع تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة اليمن في الترتيب 177 من إجمالي 186 بلداً في العالم، أي في ذيل البلدان المتخلفة والأشد فقراً وحرماناً في العالم عام 2018م[1]، وفي فئة البلدان المضطربة وغير المستقرة، وما زالت الفجوة التنموية تتسع، وما زال عداد التنمية يسجل نقاطاً متراجعة إلى الخلف مع إشراق صباح كل يوم جديد.

والأخطر من ذلك أن هذه الفجوة التنموية المستمرة في التوسع، تكون أشد وطأةً على شريحة الفقراء ومحدودي الدخل وعلى المحافظات النائية والمحرومة، ومنها محافظات الجوف والمهرة ومأرب وشبوة، وأجزاء واسعة من محافظة حضرموت واللاتي تتمتع بمساحات واسعة وتعاني من تشتت –وفي الغالب فراغ- سكاني وحضري وتنموي وأمني واختراق خارجي شديد؛ مقابل بعض المحافظات التي حظيت بعدد من المشاريع التنموية والخدمية في المراحل السابقة، مثل أمانة العاصمة وعدن وأجزاء من حضرموت والحديدة وتعز وإب، وهي تلك التي تعاني أغلبها من التركز السكاني والحضري، وما زالت تستقطب المزيد من المهاجرين، وهذا الوضع يقود إلى تعميق التباين السكاني والحضري واتساع الفجوة التنموية بين المحافظات، وهذا الاختلال القائم والمتفاقم يقف عائقاً أمام أي مشروع تنموي

1- الأمم المتحدة ، لمحة عامة عن تقرير التنمية البشرية للعالم، 2019م، ص 27.

وطني ناجح لعدة عقود قادمة؛ إذ لا تقتصر أضراره على إعاقة وتباين مستوى التنمية بين المحافظات في الماضي والحاضر بل تلقي بظلالها سلباً في التخطيط والتنمية الريفية والحضرية المثمرة والمتوازنة والمستدامة في المستقبل.

ثامناً- تقييم بعض جوانب التحوّل الحضري في الجمهورية اليمنية:

من خلال قراءة مراحل التحول الحضري وتقييمها في اليمن، يتضح جلياً أن المجتمع اليمني كان ولا يزال مجتمعاً ريفيّاً، حيث يسكن في الريف 63% عام 2020م، أي إن ما يقارب ثلثي سكان اليمن يسكنون الريف ويعتمدون على النشاط الزراعي، وتضاف اليمن إلى قائمة أشد بلدان العالم والوطن العربي تخلفاً حضريّاً وتنمويّاً، وتضاف إلى قائمة بلدان العالم المضطربة وغير المستقرة، فقد تراجع نسبة سكان الريف في العالم عامة والوطن العربي خاصة إلى 40% من إجمالي السكان عام 2020م، حيث شهدت البلدان المتقدمة تحولاً صناعياً وحضرياً وتنموياً معاً منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما شهدت أغلب البلدان النامية تحولاً حضرية وتنموياً منذ مطلق القرن الماضي، والبلدان العربية شهدت ظاهرة التحول الحضري والتنموي في عشرينات القرن الماضي وتسارعت بعد منتصفه، ومع ذلك فقد تأخرت ظاهرة التحول الحضري في اليمن إلى سبعينات القرن الماضي.

ويتضح جلياً أن المدة من (1960-2020م) من تاريخ اليمن الحديث هي المسؤولة عن التحول الحضري للمجتمع اليمني؛ فقد ارتفع عدد سكان الحضر من 262 ألف نسمة تقريباً في شمال الوطن وجنوبه عام 1960م، وبنسبة 5% من إجمالي سكان اليمن، إلى ما يقارب من 12 مليون نسمة عام 2020م وبنسبة 33% من إجمالي سكان اليمن جدول (5)، وبذلك يعد التحول الحضري الذي شهدته اليمن في هذه المرحلة من أسرع بلدان العام تحولاً حضريّاً وفي مدة زمنية قصيرة، فقد تضاعف سكان الحضر في اليمن 46 ضعفاً خلال 60 عاماً فقط، (1960-2020م) بمتوسط 0,77 ضعفاً لكل عام - ويستحق هذا الرقم الدخول في موسوعة غينتس للأرقام القياسية في العالم- وفي مقابل ذلك لم يتضاعف سكان الحضر في العالم سوى 4 مرات وفي الوطن العربي 9 مرات خلال هذه المدة، مع أن البلدان العربية تعد من أكثر وأسرع أقاليم العالم تحولاً حضريّاً في العصر الحديث، أي إنه إذا ارتفعت نسبة سكان الحضر في العالم وكذلك في الوطن العربي لما يقارب الضعف خلال هذه المدة، فإن نسبة سكان الحضر في اليمن قد تضاعف أكثر من 7 مرات في المدة ذاتها، جداول (2 و 3 و5)، وهذا ناجم عن إهمال الريف والنشاط الزراعي من جانب، وتوافر بعض المشاريع التنموية والخدمات وفرص العمل في المدن الرئيسة من جانب آخر، وما نجم عنه من هجرة قوة العمل الزراعية من الريف نحو المدن الرئيسة؛ ومن ثم تراجع النشاط الزراعي وتدهور الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية من جانب، وتضخم المدن فوق قدرتها الاستيعابية وترييف سكانها من جانب آخر، وخلق تحديات اجتماعية واقتصادية وتخطيطية وعمرانية وخدمية وبيئية على مستوى الريف والحضر في الوقت الحاضر، بما فيها وضع عقبات كأداء أمام التخطيط العمراني السليم والتنمية المتوازنة لكليهما في المستقبل.

وبالمناسبة تتصف الأرض اليمنية بالتباين الإقليمي الشديد في مظاهر السطح ومعطياتها البيئية وفي مقدمتها تباين وتطرف عناصر المناخ ومن أهمها التباين الشديد في كمية الأمطار، والتي سمحت بإنتاج تطرف إقليمي شديد في توزيع السكان والعمران عبر التاريخ، حيث يعاني النطاق الجبلي من التركز السكاني والعمراني فوق طاقتها وأضحت تعاني من الاستنزاف والتدهور لمعطياتها البيئية وفي مقدمتها المياه والأرض الزراعية، وهذا التركز يتراجع بالاتجاه نحو الأقاليم الشمالية والشرقية حتى الأقاليم الصحراوية الخالية وشبه الخالية من السكان والعمران، التي تعاني من إهمال مواردها، ومن الاختراق المجتمعي والأمني، وهذا المشهد البيئي والسكاني والعمراني والأمني القائم، يمثل معطيات مكانية ومعايير تخطيطية تفرض نفسها على ترشيد وتوجيه وتوطين مشاريع التنمية وتحدد مسارات واتجاهات الهجرة الداخلية وتوطين عملية التحول الحضري تنموياً، بما يسهم في الحدّ من التطرف

الإقليمي على المدى المتوسط، وتهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي والوطني نسبياً على المدى البعيد، ويمثل الحراك السكاني وظاهرة التحول الحضري المخطط والرشيد الأداة العملية؛ لتحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية، في مختلف بلدان العالم ومع كل ذلك لم تسهم ظاهرة التحول الحضري المعاصرة في اليمن في معالجة هذه الظاهرة، بل أسهمت في تعميقها، حيث نجد أن توزيع سكان الحضر وتوطن المدن عدداً وحجماً أكثر تطرفاً عن توزيع سكان وعُمران الريف بين الأقاليم.

وهو ما سمح بتضافر عوامل الطرد الطبيعية والبشرية للسكان من الريف والمحافظات النائية؛ بما فيها المدن المتوسطة والصغيرة نحو المدن الرئيسة التي تتوطن في إقليم الثقل السكاني، وتسريع عملية التحول الحضري؛ مما سمح بتضخم هذه المدن بشكل عشوائي على حساب الريف والمناطق النائية.

فظاهرة التحول الحضري المعاصر في المجتمع اليمني، تتصف بأنها تحول سريع وغير منتج وغير صحي في الغالب من حيث معطيات الزمان، كما يعاني من الخلل والتباين والتطرف الشديد في توزيعه الإقليمي من حيث معطيات المكان، ومن خلال الخريطة (1) يتضح الخلل في المشهد الحضري والعمراني لمنظومة المدن اليمنية، فقد توصلت دراسة إلى أن 230 مدينة ومركزاً حضريّاً تتركز في الركن الجنوبي الغربي من الأرض اليمنية من إجمالي 312 مدينة ومركزاً حضريّاً، وعلى مساحة 128كم^2 وبنسبة 28% فقط من إجمالي مساحة اليمن، شاملاً المدن الرئيسة وأغلب المدن المتوسطة والصغيرة، حيث يسكنها 7,8 مليون نسمة وبنسبة 88,6% من إجمالي سكان الحضر عام 2014م، وفي مقابل ذلك توزعت 82 مدينة صغيرة على باقي الأراضي اليمنية والتي يسكنها 1,1 مليون نسمة وبنسبة 11,4% فقط من إجمالي سكان الحضر في العام ذاته، حيث تبلغ الكثافة الحضرية ذروتها في أمانة العاصمة 2439 نسمة/ كم^2 تليها محافظة عدن 1220 نسمة/ كم^2، وتبلغ الكثافة الحضرية أدناها في محافظة المهرة شخص/ كم^2 تليها محافظة الجوف شخصين/ كم^2 عام 2014م[1].

1 - للمزيد انظر: علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، مرجع سابق، ص 163و324.

خريطة (1) الخلل المكاني والتطرف الإقليمي في توزيع المدن عدداً وحجماً

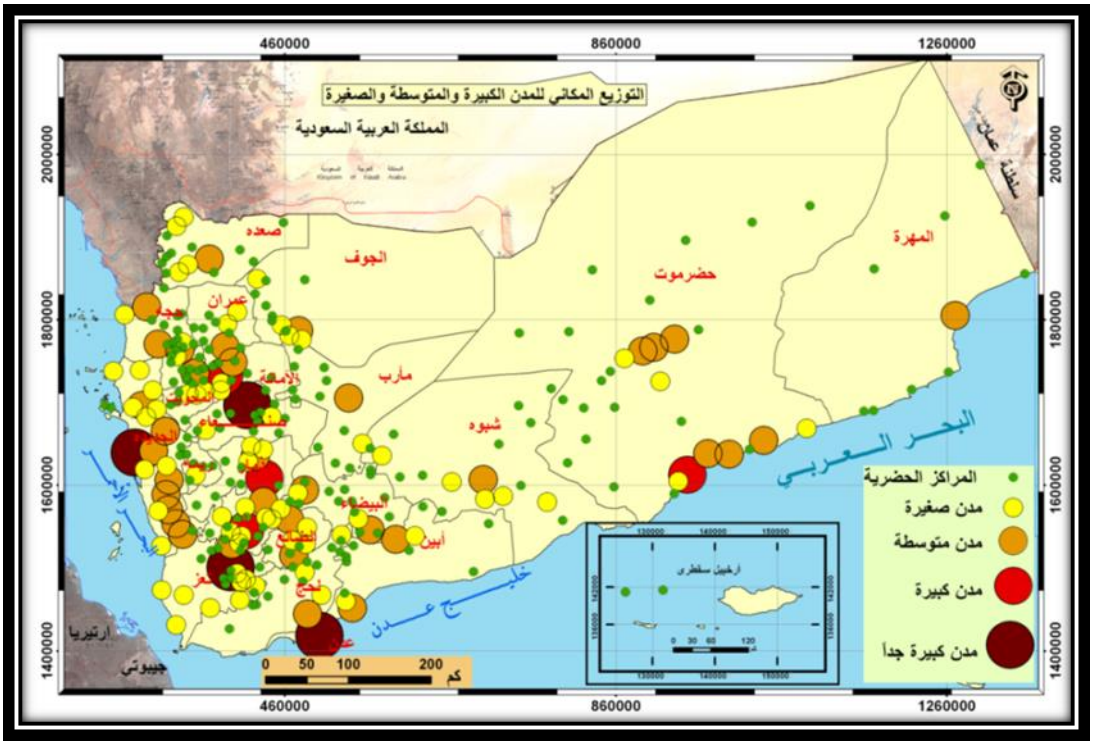

المصدر: علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، مرجع سابق، ص 307.

كما تعاني المدن من الخلل والتطرف في هيراركية المدن[1]، حيث يتركز 60% من إجمالي سكان الحضر في أربع مدن يمنية فقط مهيمنة على المشهد والمنظومة الحضرية في البلد، والتي تتموضع في قمة الهرم الحضري، وهي أمانة العاصمة ومدن عدن وتعز والحديدة، وفي مقابل ذلك يتشتت 40% من سكان الحضر على باقي المدن اليمنية، ومن خلال المقابلات الشخصية في الجهات ذات العلاقة[*] اتضح أن أغلب المدن اليمنية يتزايد سكانها ويتمدد عمرانها عشوائيا بدون مخططات عمرانية، إذ لم يتم وضع مخططات أساس master plan إلا لـ 8 مدن رئيسة فقط وهي: أمانة العاصمة ومدن: عدن وتعز والمكلا وإب وزنجار وذمار والحديدة، وذلك في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وهما ما سمح بتنظيم وتوجيه عمرانها حتى عام 2000م، وبعد هذا التاريخ يتمدد عمران هذه المدن وباقي المدن اليمنية بدون مخططات أساس حتى الوقت الراهن، كما أفاد بأنه لم يتم وضع مخططات عمرانية سوى لـ 113 مدينة فقط من إجمالي 364 مدينة ومركزاً حضريّاً، ولا تزال 251 مدينة يتمدد عمرانها عشوائيّاً

1- هيراركية المدن: تعني تراتب المدن من حيث الحجم السكاني.

* - مقابلة الباحث مع المهندس صدقي الملصي، وكيل هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، يوم الأربعاء بتاريخ2022/8/17م.

فاقدة للمخططات العمرانية، وعند سؤاله عن تقدير نسبة العمران العشوائي في جميع المدن اليمنية أجاب إن أكثر من 80% من إجمالي العمران الحضري للمدن اليمنية عشوائي، حيث يتمدد عمرانها خارج نطاق التخطيط العمراني، كما أفاد أن 20% من مناطق العمران المخططة فاقدة لعدد من المعايير العصرية في التخطيط والتنمية العمرانية؛ وذلك للقصور في المخططات العمرانية ذاتها قبل التنفيذ، فضلا عن تأخر أو عجز الجهات المعنية عن تنفيذ هذه المخططات لأسباب عدة إدارية وفنية ومالية*، وما يضاف إلى ذلك من تجاوزات من قبل النافذين، وبذلك أصبح الجزء المخطط من العمران الحضري فاقداً لأهم المعايير العصرية، وغير مؤهلٍ لتوفير الخدمات كما يجب، وعاجزاً عن استيعاب وسائل النقل الحديثة، كالميادين الواسعة ومواقف السيارات والجسور والطرق المعلقة والخطوط أحادية الاتجاه ومترو الأنفاق، للحد من الاختناقات المرورية وتسهيل انسيابية الحركة المرورية في المدن الرئيسة.

وممّا يعزز من هذا الخلل في التخطيط العمراني والتحول الحضري القائم والمتنامي غياب السياسة الإسكانية في البلد عامة، وهي التي تسمح بتوفير مساكن لصغار موظفي الدولة ومحدودي الدخل والفقراء والمهمشين، والذين يضطرون للذهاب خارج المدن الرئيسة لأخذ قطعة أرض رخيصة الثمن، ومن ثم بناء مساكن شعبية ونشوء أحياء حديثة بعيدة عن التخطيط وخالية من الخدمات والبنية التحتية، والأخطر من كل ذلك هو عزوف ما بقي من رأس المال المحلي داخل الوطن عن العمل الانتاجي والصناعي المثمر، فاتجه نحو المضاربة العقارية لشراء أراضٍ واسعة حول المدن والمضاربة في أسعارها، وتحويله من رأس مال منتج ومثمر إلى استثمار عقيم وجامد بل ومدمر للأراضي الزراعية الخصبة حول المدن الرئيسة، وفي مقدمتها أمانة العاصمة وتعزيز التمدد العشوائي في المناطق المخططة وغير المخططة، حيث أضحت المدن الرئيسة مطوقة ومحاصرة بالعشوائيات وأحياء الفقراء من جميع الاتجاهات، الفاقدة لأبسط متطلبات الحياة الكريمة ومعايير التخطيط العمراني والتنمية الحضرية.

كما أصبح الجزء المخطط من المدن اليمنية يُعاني من تنامي النفايات الغازية والمخلفات السائلة والصلبة، وغياب طرق فرزها ومعالجتها وإعادة استثمار مخرجاتها، بل تستخدم مياه الصرف الصحي في

* ومن أهم هذه المعوقات الخلل الهيكلي والتضارب الإداري بين جهة التخطيط المتمثلة بالهيئة العامة للمساحة والأراضي والتخطيط العمراني، وجهات التنفيذ، المتمثلة بمكاتب الأشغال في جميع المحافظات، فكل منهما يتنصل عن المسؤولية ويحمل الأخطاء والقصور والمفشل والمخالفات الطرف الأخر مع أنه شريكاً أو منتجاً لها.

ري الأراضي الزراعية مباشرة دون معالجة*، كما تعاني من العجز الشديد في المرافق والخدمات المجتمعية الصحية والتعليمية والحدائق والمتنزهات وغياب المساحات الخضراء، وتعاني من عجز وتهالك في شبكة مجاري الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب وشبكة مجاري السيول، وشبكة الكهرباء القائمة وتهالك طبقة الأسفلت، فضلاً عن الفجوة المتنامية في الخدمات والبنية التحتية القائمة وما ينبغي أن تكون عليه، والعاجزة عن تقديم الحد الأدنى لتلبية احتياجات سكانها في الوقت الحاضر، وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة الطبيعة لسكانها والهجرات الريفية المتنامة والوافدة إليها من الأرياف. وأضحت المدن اليمنية في المرحلة المعاصرة تسجل مخطوطة عمرانية وتاريخاً ماديّاً أسود يقرأ بعد آلاف السنين، وشاهداً على عبثية الإنسان والمخطط، وعلى عجز الجهات المعنية عن القيام بمهامها، وعلى عدم الالتفات إلى هذه الظاهرة من قيادات الدولة وأصحاب القرار في الوقت الحاضر، والتي حتماً ستترك أعباء ومضاعفات ترهق ميزانية الدولة في المستقبل، إذا توفرت الإدارة الفاعلة والإرادة الوطنية الواعية والرشيدة، ومع ذلك لم ولن تستطع معالجتها كما يجب في المستقبل، مما يحتم ضرورة الالتفات الرسمي إليها اليوم قبل الغد لمعالجتها أو على الأقل الحد من تنامها.

تاسعاً- تحديات المستقبل:

لقد ولجت اليمن في العقد الثالث من الألفية الثالثة، في سِم خياط النخب السياسية وتجار الحروب في الداخل والخارج، وفي عمق كهف المشاريع الإقليمية والمصالح الدولية، التي حبكت ونسجت مناخاً سياسيّاً وإداريّاً واقتصاديّاً ووظيفيّاً وعمرانيّاً ومعيشيّاً وأمنيّاً، أقل ما نقول عنه: إنه محزن وكارثي في الحاضر، وضبابي وغائم ومعتم وغير مرئي في المستقبل، إذ لا يستطيع المرء قوي الفكر والنظر رؤية المستقبل على بعد أمتار من قدميه في عز النهار، فحلقات الفقر والجوع والجهل والتخلف تفصح وتعلن عن توسعها صباح كل يوم جديد، والنسيج المجتمعي والوطني تتلاطمه الأهواء والمشاريع الداخلية، والوطن تفترسه أنياب مشاريع الاحتلال وتيارات المصالح الخارجية، التي سمحت ولا زالت، ليس في إعاقة وتعطيل برامج التخطيط والتنمية، أو تهجير واستنزاف العقول والخبرات والكفايات وقوة العمل ورأس المال المحلي فحسب، بل تمكنت من تدمير مكاسب ومنجزات الماضي رغم شحتها، وتمزيق النسيج الاجتماعي والسياسي والإداري والأمني للخريطة الوطنية، ونهب موارد النفط والغاز واحتلال بعض الجزر والموانئ والسواحل أمام أعيننا، وتشظي الانتماء والولاء والقرار الوطني، ...إلخ، وكبح آفاق وآمال وطموحات المستقبل، وفي هذا الوضع الضبابي القائم والمتفاقم لم

* ومن اشدها ضرراً على صحة الإنسان، ري وغمر الخضروات بمياه الصرف الصحي مباشرة، والتي تقدم للمائدة دون طباخة؛ ممّا يعني تناول جرعة غذائية سامة حاملة للجراثيم والميكروبات الخطيرة.

تتضح ملامح الدولة اليمنية، ولا خريطتها الجغرافية ولا تقسيمها الإداري ولا شكل نظامها السياسي ...إلخ، ولا شخصية البلد الاقتصادية، ولا مشروعها المستقبلي ولا حدودها الوطنية؛ وهو ما يضع أكثر من علامة استفهام عن المستقبل المجهول للتنمية والتحول الحضري في اليمن أرضاً وإنساناً، وبذلك يعجز البحث عن تخمين التحول الحضري وآفاق التنمية أو وضع مؤشرات لسيناريوهات الوضع والخريطة السياسية والإدارية والتحول الحضري لليمن في المستقبل، وستترك الإجابة لتفصح عن نفسها في السنوات القادمة، وسيقتصر البحث على التلميح لأهم خمسة تحديات قائمة ومتنامية حتماً وهي:

أولاً: تكرار نوبات الصراع والثأر السياسي، وعدم الاستقرار الإداري المزمن في الماضي والحاضر ونخشى الإدمان على هذا السلوك العبثي في المستقبل، والذي أسهم في إهدار الموارد وتضييع الفرص، وجعل من الوطن الغني بثرواته وإمكاناته الطبيعية والبشرية؛ بيئة غير صالحة للحياة والعيش الكريم، وغير آمنة للعمل وغير جاذبة للاستثمار، وغير مؤهلة لتراكم التجارب، بل ومدمرة للمكتسبات، وخلقت من الوطن للأسف بيئة طاردة لقوة العمل والعقول والخبرات والكفاءات ورأس المال المحلي المعوّل عليهما كمفاتيح ومرتكزات للنهوض، ممّا يحتم على كل عقلٍ ومشروعٍ وطنيٍ رشيد وضع ذلك في الحسبان.

ثانياً: إهمال الريف والنشاط الزراعي المكتظ بسكانه، وتوسع حلقات الفقر والبطالة في صفوف أبنائه وتراجع الاكتفاء الذاتي لسكانه المزعزعة لاستقرارهم من مزارعهم في الوقت الراهن والبالغ عددهم 20 مليون نسمة عام 2020م، فكيف سيكون حال المجتمع الريفي ومدى استقراهم في قراهم عندما يبلغ عدد سكانه 30 مليون نسمة عام 2050م وما بعدها، أكيد سيكون أكثر ضررا وأشد خطراً وتعقيداً، ومن ثم استمرار تنامي عوامل الطرد القسرية نحو المدن وإلى خارج الوطن؛ ممّا يحتم على كل عقلٍ ومشروعٍ وطنيٍ رشيد وضع ذلك في الحسبان.

ثالثاً: ما زال أكثر من 80% من إجمالي العمران الحضري خارج التخطيط والتنمية، ويعاني من العجز والفقر الشديدين للخدمات والبنية التحتية، وأصبحت المدن الرئيسة محاصرةً بالعشوائيات وأحياء الفقراء الفاقدة لأبسط المعايير العمرانية، وتسجل مخطوطة عمرانية وتاريخاً ماديّاً أسود يقرأ بعد آلاف السنين، وتوثق شواهد مادية على عبثية الإنسان اليمني المعاصر، وأضحت المدن عاجزة وغير قادرة على تقديم أبسط مقومات الحياة الكريمة لسكانها البالغ عددهم 12 مليون نسمة عام 2020م، فما مدى وحجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإسكانية والمعيشية والبيئية التي ستصل إليها المدن عندما يبلغ عدد سكانها 26 مليون نسمة عام 2050م وما بعدها، وما مدى قدرة المدن على استيعاب وتوظيف وتسكين ودمج الوافدين والنازحين إليها قسرياً من الأرياف، ممّا يحتم

على كل عقلٍ ومشروعٍ وطنيٍ رشيد وضع ذلك في الحسبان.

رابعاً: عدم فهم وسوء إدارة واستثمار معطيات الأرض اليمنية الغنية بالموارد والثروات الطبيعية وطاقاتها البشرية، وشبه غياب للمشروع الوطني طويل المدى عامة والتخطيط الإقليمي والتنموي خاصة على مستوى الريف والحضر، وما ترتب على ذلك من خلل قائم ومتنامٍ في التوزيع السكاني والعمراني والذي يتصف بأنه حضري التوجه، وغياب الرؤية التنموية لتوجيه وترشيد واستثمار دينامية التحول الحضري تنموياً حاضراً ومستقبلاً؛ التي يعوّل عليها في الحد من عوامل الطرد المتوطنة في الأرياف والمناطق النائية، وخلق عوامل جذب سكانية واقتصادية واستثمارية جديدة في مواطن مثمرة، لتحافظ على استقرار وإنتاج الريف وتحد من تضخم المدن المتنامي وتوسع وتنوع وتعقّد مشكلاتها القائمة والمتوقعة، وتسمح بتوجيه التحول الحضري تنموياً لتعمير الصحراء والمناطق الواسعة والمخترقة من الخارج والغنية بمواردها النفطية والغازية والمعدنية والسياحية والأراضي الزراعية والمياه الجوفية المهملة وغير المستثمرة؛ نتيجة خلوها من السكان والعمران والتنمية، وغياب الدولة والاجهزة الأمنية فيها، بهدف استثمار وتوظيف مواردها وتحصينها اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً في المستقبل.

خامساً: على الرغم من شحة الموارد والعجز عن إدارة المؤسسات القائمة وتشغيلها كما يجب، وفي مقدمتها الجامعات والكليات العلمية والمعاهد الفنية والمهنية القائمة وتواضع مخرجاتها النوعية، وغياب الجامعات والكليات المتخصصة في التخطيط الإقليمي وجغرافية الاستثمار والتنمية العمرانية الريفية والحضرية وإدارة الموارد الاقتصادية والبشرية؛ التي تمثل مفاتيح للتخطيط والتنمية الوطنية والإقليمية المتوازنة والمستدامة، فضلاً عن غياب النفقات المخصصة للبحث العلمي والمشاريع الإسكانية، ومع كل ذلك يلاحظ اجتهادات وظهور قرارات رسمية هنا وهناك خلال السنوات الأخيرة لإنشاء وتفريخ جامعات وكليات علمية جديدة ونظيرة لما هو موجود وقائم، حتى أصبح سوق العمل الوطني عاجزاً عن استيعاب مخرجاتها الكمية وتشغيلها واستثمارها، وهذا حتماً سيدفعها إلى أن تغادر أرض الوطن للعمل في المهجر، أي: إن هذه الاجتهادات غير الصائبة بمثابة تقديم خدمة مجانية لبلدان غنية كانت ولا زالت أيادي عاملة ومشاركة في تدمير بلادنا عسكرياً واقتصادياً وتسعى جاهدة لتمزيق خريطة أرضنا الوطنية ونسيجنا الاجتماعي، فضلاً عن هدر موارد وجهود كان ولا يزال الوطن والمواطن العامل في أمس الحاجة إليها.

عاشراً- بعض الحلول والمعالجات والتوصيات:

لقد عاش المجتمع اليمني خلال المراحل السابقة التي تناولها البحث حتى كتابة هذه السطور، التي تمثل جزءًا من تاريخ اليمن شئنا أم أبينا وتمثل تجربة حضارية!!! لها سلبيات كما لها إيجابيات مع غلبة وترجيح كفة الميزان لصالح الأولى، فجميع الأطراف الموجودة والمتصارعة في الساحة أسهمت في

إنتاج ذلك بدرجات، مع أن اليمن غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها الاقتصادية وطاقاتها البشرية المنتجة المهملة والمهدرة، ولكن المفقود هو غياب المشروع الوطني وعدم الاستقرار السياسي والإداري وغياب الإدارة الفاعلة والإرادة الوطنية الرشيدة، فاليمن في الوقت الحاضر يمر بمنعطف تاريخي خطير ويقع في مستنقع ومفترق طرق، نأمل أن يعبره ويتخطاه، ويسلك الطريق السوي، ويحط أقدامه على عتبة بوابة المستقبل الأكثر ثباتاً وأماناً للمشي خطوات نحو الأهداف الوطنية العليا، فقراءة ومحاكمة أسبابها في الماضي غير مثمرة، وتقييم وتحليل مظاهرها في الوقت الحاضر غير مجدية؛ فالهدف من استعراض الماضي والحاضر فقط في هذا البحث هو للمضي قدماً نحو المستقبل الآمن والمستدام، لنأخذ منهما العبر والعظات، ونمتلك الشجاعة ونعترف جميعاً بالأخطاء ونستعد لتقديم التنازلات لمصلحة الوطن، ونؤمن بضرورة تحديد وتوجيه البوصلة فقط نحو القواسم المشتركة والأفق الوطني الجامع، كي تتضافر وتتكامل الإمكانات وتتكاتف الجهود وتتشابك الأيادي لبناء مستقبل اليمن الواحد والواعد، بعون الله.

ومن خلال هذه القاعدة العامة والأساس المتين وانطلاقاً من هذا المبدأ الجامع سيضع البحث خمس توصيات رئيسة للعبور نحو المستقبل الآمن والمستدام، وهي:

أولاً: لم ولن تنهض اليمن اجتماعيًا واقتصادياً، وتستقر أمنياً وسياسياً وإدارياً، في ظل استمرار إهمال الريف والنشاط الزراعي، فالتوجه الجاد لتخطيط وتنمية الريف والنشاط الزراعي المثمر وتحقيق الاكتفاء الذاتي، يعد أهم قاعدة وطنية وأوّل منصة تخطيطية للانطلاق نحو المستقبل الآمن، وبدونه الفشل، فاستقرار سكان الريف في قراهم وتحسين الخدمات فيها، وتفعيل أداء ومهام بنك التسليف التعاوني والزراعي كما أسس له، هو الضمان لمعالجة تحديات الريف والحد من مشكلات الحضر في آن واحد.

ثانياً: لم ولن تستطع الجهات المعنية معالجة مشكلات وتحديات المدن اليمنية القائمة والمتنامية، إذا بدأ التخطيط والاهتمام بالمدن الرئيسة فقط؛ في ظل إهمال الريف والمدن المتوسطة والصغيرة، مهما بذلت من جهود وإمكانات مادية وفنية وتخطيطية وخدمية وتنموية؛ حتى وإن كانت هذه الجهود والإمكانات متوفرة ومجتمعة ومتضافرة وتم تنفيذها في آن واحد، فعلى الرغم من تحديات ومشكلات المدن الرئيسة القائمة والمتنامية؛ فإن عوامل الهيمنة والجذب ومغريات المدينة تظل كامنة في شرايينها، وأي عمل جاد وتخطيط ناجح وتوطين للمشاريع التنموية وتحسين للخدمات والبنية التحتية، سيسمح بتوفر فرص العمل وتنامي مغريات المدينة وتوسيع شهيتها وتعاظم عوامل الجذب فيها سواء أكان ذلك للعمل أم للسكن أم للاستثمار أم للتعليم أم للصحة أم للتسوق أم للتجارة أم

للترفيه ...إلخ، وستتضخم سكانياً وعمرانياً وتنموياً على حساب الريف والمدن المتوسطة والصغيرة بل ستمتص رحيقهما، أي سيظهر المشهد العمراني والتنموي في البلد؛ على شكل قزم مصطنع؛ له رأس ضخم يحتوي عقل كائن طفيلي ويمارس سلوكه؛ محمول فوق جسد صغير، غير متناسق من حيث الوظيفة والمنظر، ويعاني من الضمور من حيث الثمر، وتمثل بمجملها ظاهرة مرضية يصعب علاجها في المستقبل.

ثالثاً: ضرورة الاهتمام بتخطيط المدن الصغيرة والمتوسطة الأكثر عدداً وانتشاراً والأكثر قرباً من الريف والنشاط الزراعي، وتنميتها خدميًّا، لتمثل مراكز نمو وأقطاباً مكانية لتنمية الريف وأقطاب مكانية لتخفيف الضغط على المدن الرئيسة، من خلال توظيف وترشيد واستثمار دينامية التحول الحضري تنموياً وإيجابياً، لخلق مراكز جذب سكاني واستثماري وتنموي مثمر بعيداً عن المدن الرئيسة، لتسهم على المدى المتوسط في الحد من التطرف السكاني والعمراني والتنموي والحد من الهيمنة غير المثمرة للمدن الرئيسة الطفيلية، كما ستسمح باستثمار الموارد في الأقاليم النائية، وتحقيق التوازن النسبي سكانياً وعمرانياً وتنموياً وأمنياً بين الأقاليم على امتداد التراب الوطني في المدى البعيد.

رابعاً: ضرورة إنشاء مدن جديدة في الأقاليم الخالية وشبه الخالية من السكان والعمران والتنمية والأمن لتعمير الصحراء والجزر اليمنية واستثمار مواردها البرية والبحرية المهملة (صناعية، سياحية، تعدينية، سكنية، عسكرية، خدمية ...إلخ) لاستثمار الموارد المتاحة والكامنة فيها والحد من اختراقها الخارجي، مدعومة بمصفوفة من المعايير والتشريعات التخطيطية والمغريات الاستثمارية والإعفاءات الضريبية ...إلخ، لخلق مناطق جذب جديدة لترشيد وتوجيه التحول الحضري نحوها تنموياً، بتكلفة لا تتجاوز 30% من معالجة بعض المشكلات القائمة في المدن الرئيسة، ومن ثم التوجه التخطيطي لضبط التوسع العمراني للمدن الرئيسة، وحظر إنشاء مشاريع جديدة فيها مؤقتاً، وتوطينها في المدن الجديدة لاستقطاب التنمية المثمرة، والتوجه لرفع نوعية الخدمات والمشاريع القائمة في المدن الرئيسة.

خامساً: لتحقيق ما سبق وغيره الكثير يحتم على الجهات المعنية وصناع القرارات الوطنية!؛ ووضع حدٍ لتفريخ الجامعات والكليات غير المثمرة في استثمار المعطيات والفرص الوطنية المتاحة ومعالجة المشكلات القائمة والمتنامية؛ والتوجه الجاد نحو التوسع في المعاهد الفنية والمهنية والحرفية المتخصصة والمنتجة، وإنشاء جامعة أو على الأقل إنشاء كلية علمية متخصصة تحت

عنوان (جغرافية التخطيط العمراني والتنمية الإقليمية) لتخرج كفايات تعزز العمل المؤسسي للجهات المعنية لتسهم في وضع خطط وبرامج ومشاريع استراتيجية رشيدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والعمرانية، منطلقة من قاعدة معلوماتية وطنية ودراسات علمية تتفهم معطيات وموارد وتحديات الوطن، وخصوصية كل إقليم على حدة -الوطنية والإقليمية والمحلية- البرية والبحرية ريفاً وحضراً؛ وتقديمها لصناع القرار، لوضع أهداف وخطط عمرانية واستثمارية وتنموية وإنتاجية استراتيجية طويلة المدى، لتنفيذ التوصيات سالفة الذكر وغيرها، من خلال إدارة واستثمار معطيات كل إقليم على حدة، وتحديد وظيفة إنتاجية متخصصة لكل إقليم، حسب معطياته المكانية، لتحقيق التخصص الإنتاجي، وتنويع الموارد والدخل، وتحقيق التكامل الاقتصادي والنهوض الوطني، ووضع آليات تنفيذية لها خطوات إجرائية، ملتزمة بمصفوفة من المعايير التخطيطية والاشتراطات البيئية الهادفة والضامنة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعمرانية المثمرة والمتوازنة مع الحفاظ على بيئة وطنية منتجة ومستدامة، تسهم في إنشاء وتوطين تجربة وطنية واعدة ورائدة ومثمرة ومستدامة في المستقبل(*).

وفي الختام حفظ الله الوطن وأهله، والله من وراء القصد.

*- فالدولة: تمثل شجرة وطنية خضراء مثمرة يسهم في ريّها وتعشيب وحرث أرضها ويشارك في رعايتها وحمايتها؛ ويستظل تحت أوراقها الخضراء وغصونها اليانعة، ويأكل من ثمارها الناضجة جميع فئات المجتمع اليمني وأقاليمه، مع تعزيز آلية الثواب والعقاب للجميع وعلى الجميع، الثواب لمن أحسن العمل والعقاب لمن أساء التصرف، وفقاً لمبادئ الشرع الحنيف والدستور والقوانين واللوائح النافذة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم.

ثانياً- الكتب والرسائل العلمية المنشورة:

1-أبو سديره، السيد طه، القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي، مكتبة الشعب، القاهرة، 1988م.

2- أبو عياش، عبدالاله، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات للنشر، الكويت، 1980م.

3-أبو عياش، عبدالاله، عبدالله علي الصنيع، التحضر في الوطن العربي، قراءات في الجغرافيا الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م.

4-أبو عياش، عبد الإله، واسحاق يعقوب القطب، نظريات ونماذج في التحضر والنمو الحضري، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م.

5-أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999م.

6-أبو عيانة، فتحي محمد، مشكلات السكان في الوطن العري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د - ت).

7-أحمد، غريب سيد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.

8-أحمد، حبيب كرم كمال، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة،1973م.

9-اسماعيل، أحمد علي، جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م.

10- الأسدي، فوزي عبد المجيد، جغرافية المدن والمراكز الحضرية، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1990م.

11- الجوهري، هناء محمد، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2009م.

12- النعيم، نورة بنت عبدالله بن علي، التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية دولة حمير، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

13- الشواورة، علي سالم، جغرافية المدن، دار المسيرة، عمّان، 2012م.

14- العمري، هادي صالح ناصر، طريق البخور القديم، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م.

15- بن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة بن خلدون، الاسكندرية، (د-ت).

16- حمدان، جمال، القاهرة، دار الهلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996م.

17- الهياجم، أحمد محمد، التشكيلات الوزارية في الجمهورية اليمنية، 1990-2010م، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2010م.

18- رشاد، مديحة محمد، وماري لويز إينزان وآخرون، فن الرسوم الصخري واستيطان اليمن في عصور ما قبل التاريخ، المركز الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية، الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2007م.
19- سلامة، معتز، الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر في البلدان العربية، تحرير أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية، الإهرام، القاهرة، 2005.
20- شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م.
21- عثمان، عبده علي، كتابات في التاريخ الاجتماعي للمجتمع اليمني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2011م.
22- علي، محمد، وزبير نسيم، الانفجار السكاني والتنمية الحالة اليمنية، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة،1999م.
23- غزوان، علي أحمد، التباين الحضري في اليمن واثرة على التنمية المتوازنة والمستدامة، مركز السمو للطباعة والتصوير، صنعاء، 2021م.
24- غزوان، علي أحمد، التوسع الحضري لأمانة العاصمة صنعاء وأثرة على الاراضي الزراعية، مركز السمو للطباعة والتصوير، صنعاء، 2021م.
25- غزوان، علي أحمد، قراءات في التخطيط العمراني والتنمية الحضرية بأمانة العاصمة صنعاء، مكتبة خالد بن الولد ودار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، 2021م،
26- غريب، سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.
27- حبيب، كرم كمال أحمد، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة،1973م.
28- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، (د-ت).
29- متولي، محمد، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م.
30- وهبي، صالح، قضايا عالمية معاصرة، توزيع دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2001م.

ثالثاً- الدوريات:

1-الخياط، حسن عليوي، الحضرية والتحضر في دولة قطر، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد الأول، 2007م.
2-الرحمنو، أبو بكر عبد الرحمن أحمد، النمو الحضري المتسارع وأثره على الخدمات والمرافق العامة والتراث الحضاري، مجلة المدينة العربية، لعدد 86، 1998م.

3-الزعبي، محمد أحمد، ملامح واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ج. ع. ي، في المدو من 1962- 1986م، مجلة دراسات يمنية، العدد 39، 1990م.
4-السرياني، محمد محمود، ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية، مركز بحوث العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة، 1412هـ، 1990م.
5-الشيبة، عبدالله حسن، طبيعة الاستيطان في اليمن القديم، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد 47، 1992م.
6-العديني، مارش أحمد، الطرق البرية ودورها العمراني في محافظة الحديدة، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد الثاني، 2003م.
7-العشاوي، عبد الحكيم ناصر، التخطيط الحضري في الجمهورية اليمنية: المعوقات والمعالجات للمدة من 1962م وحتى 2002م، مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية، العدد 2، 2003م.
8-النجم، عقيل حسن، السكان والحضر في الوطن العربي دراسة جغرافية، مجلة كلية العربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العراق، العدد 45، 2019م.
9-با سلامة، محمد عبد الله، منطقة شبام الغراس (شبام سخيم) موجز الأهمية التاريخية والأثرية لها، مجلة دراسات يمنية، العدد 39، 1990م.
10- بن ثعلب، محمد بن عبد الله، المدن المهيمنة في اليمن وعوامل نموها، أبحاث الملتقى الثالث للجغرافيين العرب، المنعقد في الرياض خلال المدة 20-22/ 10/ 2003م، المدن الكبرى في الوطن العربي، الجزء الأول، اصدارات الجمعية الجغرافية السعودية،2006م.
11- روبان، أدوارد، ترجمة كامل الرشاحي، الثروة المعدنية في بلاد اليمن، مجلة الإكليل، العدد 39، 2011م.
12- صباريني، محمد سعيد، اتجاهات النمو الحضري في منطقة الخليج العربي ومشكلاته، مجلة المدينة العربية، 1983م.
13- عيساوي، وهيبة، وعيسى يونسي، واقع النمو الحضري في العالم العربي، مجلة دفاتر المختبر، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، 2020م.
14- غزوان، علي أحمد، مظاهر واسباب أزمة التخطيط الحضري في أمانة العاصمة صنعاء، مجلة جامعة الحضارة للبحوث التطبيقية والإنسانية، صنعاء، المجلد الأول، 2020م.
15- غزوان، علي أحمد، وعبد الولي محسن العرشي، تراجع الأداء الوظيفي للحدائق والمتنزهات العامة في أمانة العاصمة: دراسة تطبيقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 46، 2022م.
16- غزوان، علي أحمد، معوقات التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة الإيمان، العدد 50، 2013م.

17- منصور، عبد الملك، عبد الملك، ظاهرة الهجرة اليمنية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1985م.
18- ميّا، رولا أحمد، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 26، 2010م.
19- يسر، محمد عبد العزيز، ظاهرة التحضر المعاصر في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 23، 2000م.

رابعاً- التقارير والنشرات:

1-الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، الاتجاهات الديموغرافية في العالم، الدورة الأربعون، 2007م.
2-الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015م.
3-الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحديات التحول الحضري، حالة المدن العربية، 2012م.
4- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2005م.
5-الأمم المتحدة، لمحة عامة عن تقرير التنمية البشرية للعالم، 2019م.
6-الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، 1984م، و2005م، و2010م، و 2020م.
7- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2013م.
8- الأمم المتحدة، حالة سكان العالم 2020م.
9- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، الاتجاهات الديموغرافية في العالم، الدورة الأربعون، 2007م.
10- التعدادات السكانية في اليمن:1973م و1975م، 1986م، 1088م، 1994م، 2004م.
11- الجامعة العربية، صندوق النقد العربي، سلسلة التقارير الاقتصادية والاجتماعية العربية الموحدة، الفصل الثاني، للأعوام من عام 1999م إلى عام 2022م.
12- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م، التقرير الثاني، الخصائص الديمغرافية للسكان.
13- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2001م.
14- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008م.

15- الرياض طبّارة، السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي، بغداد، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، العدد 20، 1981م.
16- المجلس الوطني للسكان، الندوة الوطنية لأوضاع السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية، 1993م،
17- المجلس الوطني للسكان، الكتاب الوثائقي للمؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، صنعاء، 1997م.
18- المجلس الوطني للسكان، وثائق المؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية، صنعاء، 2002م.
19- كتاب الرأي العام، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (1962- 1987م) من ارشيف صحيفة الرأي العام، 1987م

خامساً- شبكة الإنترنت:

1- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2016م، رصد التحول الحضري في العالم، على الرابط: .https// blogs, world bank. Org
2- الأمم المتحدة، البنك الدولي، نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم 2021م، شبكة الإنترنت، على الرابط: .https//data.albankaldawli.org
3- صوفان، أحمد محمد، وزير التخطيط والتنمية، مسار التنمية في اليمن خلال الأربعة العقود الماضية، شبكة الإنترنت، موقع صحيفة 26سبنمبر، العدد 1028، 23 سبتمبر،2002م، بدون رابط، 2014/1/25م.

سادساً- المراجع الأجنبية:

1-Wilbert .E and Neil. J, Modernization of Traditional Societies series, Urbanization in newly development countries, prentice, London,1966,P134.